المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية

من التهجير إلى العزلة!

عام على التهجير القسري لأقباط العريش

من التهجير إلى العزلة!

عام على التهجير القسري لأقباط العريش

الطبعة الأولى/مارس 2018

صورة الغلاف: إيناس مرزوق

تصميم الغلاف: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

مقدمة:

عام مضى على تهجير أقباط مدينة العريش قسريًّا، وسط عمليات استهداف عنيفة طالت عددًا منهم داخل منازلهم، وهو ما دفعهم إلى النزوح بسرعة وبدون حمل أية متعلقات، تركوا كل ما يملكونه، هربًا من القتل، وانتقلوا إلى عدد من المحافظات القريبة أو تلك التي يوجد فيها أقرباء لهم. وقتها، نفت مؤسسات الدولة أن يكون ما حدث تهجيرًا، وأعلنت ـخلال تصريحاتـ وزيرة التضامن الاجتماعي غادة والي أن المهجرين سيعودون إلى العريش خلال يومين أو ثلاثة أيام، وهو ما كان يشير إلى عدم إدراك حجم الأزمة الحقيقي، وهو ما انعكس فيما بعد على مستوى تدخلات مؤسسات الدولة سواء لتحقيق العدالة أو جبر الضرر للضحايا.

توثّق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في هذا التقرير المعنون: «من التهجير إلى العزلة! عام على التهجير القسري لأقباط العريش» الظروف المعيشية للأقباط المهجرين بعد عام، وتحاول أن تستكشف ماذا قدمت إليهم مؤسسات الدولة، وهل اتخذت خطوات فعلية لتحقيق العدالة وجبر الضرر الواقع على هؤلاء المواطنين. كما أطلقت بالتزامن مع هذا التقرير مادة فيلمية مصورة تتضمن عددًا من الشهادات للضحايا في أماكن إقامتهم في محافظات الإسماعيلية والقاهرة والجيزة. تقدم المبادرة التقرير والمادة المصورة إلى الجهات المعنية سواء كانت مؤسسات رسمية أو مؤسسات عمل مدني من أجل تحمل مسئولياتها في إقرار العدالة ومحاسبة الجناة وجبر الضرر للضحايا.

كانت المبادرة المصرية قد أصدرت تقريرها: «سردُ وقائع موتٍ مُعلَنٍ.. تقرير تحليلي عن وقائع القتل والتهجير القسري بحق أقباط العريش» في مايو 2017، تناول التقرير الوقائع المعلنة لاستهداف أقباط محافظة شمال سيناء بأشكال مختلفة من الترهيب بدءًا من منع ممارسة الشعائر الدينية وحرق الكنائس والاعتداء على الممتلكات والخطف مقابل الفدية ووصولًا إلى التهجير القسري والقتل على الهوية على مدار السنوات الست الماضية وحتى الأسابيع الأخيرة من شهر فبراير 2017.

وكانت حدة استهداف الأقباط قد تزايدت مع نهاية يناير 2017، وبلغت ست حوادث نتج عنها قتل سبعة أقباط، بدأت بقتل وائل يوسف قلدس، في 30 يناير، داخل متجره في شارع 23 يوليو الرئيسي وسط مدينة العريش في منتصف اليوم، وانتهت بقتل كامل رؤوف كامل الشهير بكامل أبو روماني في 23 فبراير. وقد اتسمت هذه الاعتداءات بالعنف الشديد واستهداف الأقباط في منازلهم وحرق جثث البعض ونهب المنازل قبل حرقها، كما تنوعت الأحياء التي ينتمي إليها الضحايا. كما تمكن القائمون بهذه الاعتداءات من الحصول على التليفونات المحمولة للضحايا، وهو ما وفَّر لهم قاعدة بيانات جاهزة بأسماء وأرقام تليفونات باقي المسيحيين في المدينة.

وقالت المبادرة المصرية في تقريرها السابق إن ما حدث في فبراير الماضي لا يمكن وصفه سواء بالمعايير القانونية والدستورية المصرية، أو بالمعايير الدولية التي قَبِلت بها الدولة ورفعتها إلى مرتبة النصوص القانونية المُلزمة، إلا كتهجير قسري مارسته جماعات مسلحة أو شبه مسلحة ضد جماعة متجانسة دينيًّا بهدف إجلائها عن موطنها. ولا يمكن التهوين من شأنه واعتباره مجرد مغادرة طوعية أو حالة نزوح جماعي هربًا من نزاع مسلح. وأضافت أن تعامل الأجهزة الأمنية والمحلية مع تلك الأزمة قد فشل في الوفاء بالتزاماتها الدستورية والقانونية والدولية بحماية الحقوق الأساسية للمواطنين المصريين في تلك المنطقة وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في الملكية وعدم التهجير القسري، مع الأخذ في الاعتبار المدى الزمني الطويل الذي تطورت عبره الأحداث والذي كان من المفترض أن يسمح بالتنبؤ والتخطيط الفعَّال للتدخل بهدف توفير الحماية.

ينقسم تقرير المبادرة المصرية الجديد: «من التهجير إلى العزلة! عام على التهجير القسري لأقباط العريش» إلى جزأين: الأول يناقش أوضاع الأعداد القليلة من المسيحيين الذين لا يزالون يعيشون في مدينة العريش والاعتداءات التي حدثت خلال عامٍ منذ وقائع التهجير وحتى نهاية فبراير الجاري، وكذلك الأوضاع المعيشية للمهجرين في المناطق التي انتقلوا إليها. أما الجزء الثاني فيسعى إلى تحليل تدخلات الأجهزة الحكومة من حيث الإجراءات المرتبطة بالحق في العدالة والوصول إلى المتورطين في هذه الاعتداءات، أو الحق في جبر الضرر عن طريق منح تعويضات متناسبة مع حجم الأضرار التي تعرض لها الضحايا، وقبل ذلك اتباع قواعد المكاشفة والمصارحة بالاعتراف بحجم المشكلة والإجراءات الواجب اتخاذها لإزالة هذا الضرر.

اعتمدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في كتابة هذا التقرير على رصد وتوثيق حالات الاستهداف التي تعرض لها الأقباط الذين لا يزالون يقيمون في مدينة العريش، كما اعتمدت على نتائج مقابلات مصورة قام بها باحثو المبادرة المصرية مع عديد من الأسر المهجرة في محافظات السويس والقاهرة والجيزة، في حين حصلوا على عشرات الإفادات التليفونية من الضحايا والمسئولين الدينيين والتنفيذيين.

وخلصت المبادرة المصرية في تقريرها هذا إلى عدة نتائج:

- بعد عام على أحداث التهجير ما زال الوضع الأمني غير مستقر، ولا يوفر الحد الأدنى من الحماية اللازمة للمسيحيين، لذلك لم تتمكن الأسر المهجرة من العودة إلى مدينة العريش مرة ثانية، وبعض الحالات التي قررت العودة تعرضت للاستهداف وصولًا إلى القتل على أيادي ملثمين.

- ترتب على عدم توصيف مؤسسات الدولة للأزمة بشكل واقعي ودقيق عدم وضوح الإطار القانوني المنظَّم للتعامل مع الضحايا، والتدخلات التالية للمسئولين الأمنيين والتنفيذيين. بالتالي تم التعامل مع تهجير الأقباط القسري كأنه حدث عابر سينتهي خلال أيام قليلة، وسيعود المهجرون إلى ديارهم، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

- جاءت تدخلات المسئولين التنفيذيين والقيادات الإدارية أثناء التهجير متأثرةً بالضجة الإعلامية التي أثارها مشهد الأسر المهجرة، وقد نجحت الحكومة في دعم قطاع من الأسر المهجرة بتوفير سكن، وسبل عيش للقطاع الكبير منهم، لكنها فشلت في وضع خطة متكاملة للتعامل مع الأزمة، وتم التعامل مع الأهالي كمتلقي إعانات وليس كمستحقي تعويضات مناسبة لحجم ممتلكاتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وتوفير فرص عمل تكفُل لهم سبل الحياة الكريمة.

- كما أدى غياب هذا الخطة المتكاملة إلى اختلاف طريقة التعامل مع الضحايا حسب المحافظة التي انتقلوا إليها، فأصدر بعض المحافظين قرارات بتقديم إعانات مالية شهرية تستخدم كتكلفة إيجار شقة، والبعض الآخر قدم شققًا إلى الأهالي للإقامة المؤقتة، وهناك من تجاهل الضحايا أصلًا.

- بالرغم من مرور عام على وقائع القتل العمدي على الهوية الدينية والتهجير، لم تُعلِن جهات التحقيق أي بيانات عن مصير هذه التحقيقات: هل تم تحديد الأطراف المحرِّضة والفاعلة لهذه الجرائم، سواء كانت جماعات أو أفرادًا؟ هل تمكنت جهات التحقيق من معاينة مسرح عمليات الاستهداف؟ هل هناك أطراف تم القبض عليها بشأن هذه الاعتداءات؟ فغياب الإجابات عن هذه الأسئلة يثير شكوكًا حول تمكين مؤسسات العدالة من القيام بواجباتها في التحري والتحقيق واستدعاء المشتبه بهم والمتهمين وصولًا إلى الإحالة إلى المحكمة المختصة.

وضع الأقباط الحالي في شمال سيناء

يعود الوجود المسيحي في شمال سيناء إلى عقود طويلة مضت، حيث توجد أسر ولد أفرادها وعاشوا وماتوا على أرضها، ولم يغادروها نهائيًّا، كما شهدت مدينة العريش هجرة أعداد من الأسر إليها خلال السبعينيات والثمانينيات سواء للالتحاق بوظائف حكومية في الجهاز الإداري للدولة أو للعمل بالمهن الحرة والتجارية والحرفية. وقدرت مصادر كنسية أعداد هذه الأسر قبيل تهجيرهم في فبراير 2017 بنحو 450 أسرة في مدينة العريش، بخلاف نحو 20 أسرة في مدينة رفح، بينما بلغ عدد الأسر التي تعيش في الشيخ زويد 4 أسر، ونحو 40 أسرة في مركز بئر العبد، وأعداد محدودة من الموظفين في مركزي الحسنة ونخل، علمًا بأن الأسر المسيحية في مدينتي رفح والشيخ زويد هجرت خلال 2012 و2013 بعد استهداف أفراد منها بالقتل. توجه بعض هذه الأسر إلى العيش بجوار عائلاتهم الأم في محافظات الوادي والدلتا والبعض الآخر انتقل إلى مدينة العريش، قبل موجة التهجير التي شهدتها المدينة خلال فبراير 2017. في الوقت الحالي، لا يوجد أقباط يعيشون في مدينتي رفح والشيخ زويد، بينما أعدادهم في مدينة العريش تراجعت إلى نحو ثلاثين شخصًا، يقيمون في مناطق مؤمَّنة، ولا يتحركون خارجها، وتنظم الشعائر الدينية في كنيسة واحدة بينما باقي الكنائس في المدينة مغلقة.

وبحسب إفادة القمص ميخائيل أنطون كاهن كنيسة السيدة العذراء في العريش للمبادرة المصرية[1]:

«لم يتبقَ سوى حوالي ثلاثين فرد يمثلون سَبَع أو ثَمَن (ثمان) عائلات، إضافة لـ3 آباء كهنة موجودين بمقر المطرانية لإقامة الشعائر الدينية بكنيسة العذرا (السيدة العذراء) مقر المطرانية. الجميع يقيم في منطقة الضاحية بجوار مطرانية العريش التي تقع بجوار مديرية الأمن وهذا ما يجعل الوضع آمن هناك، كل الأسر المتبقية تعيش هناك ولا تخرج من منطقة الضاحية».

تعرض المسيحيون المقيمون في العريش أو الذين عادوا إليها، وكذلك ممتلكات المهجرين المتروكة خلفهم، لعدد من الاعتداءات أدت إلى زيادة الغموض حول مصيرهم وفرص عودة الأسر المهجرة مرة ثانية إلى منازلهم.

خلال العام الماضي، قُتِل قبطيان اثنان كانا من المهجرين، وعادا إلى العريش للاطمئنان على ممتلكاتهم، وإعادة تشغيل محالهم بعدما ضاقت بهما سبل الحياة في المناطق التي انتقلوا إليها، وهما:

- نبيل صابر فوزي، 40 عامًا، والذي أطلق ملثمون الأعيرة النارية عليه في 6 مايو 2017. وكان القتيل قد هُجِّر عقب الاعتداءات التي وقعت في فبراير 2017، واستقر في محافظة بورسعيد، لكنه عاد مجددًا إلى مدينة العريش قبل عشرة أيام من مقتله، وفتح «صالون حلاقة» يملكه، وفي يوم الحادث أطلقت مجموعة مسلحة النيران عليه في محله في منطقة عاطف السادات بجوار الضاحية فأردته قتيلًا[2].

1- عدة إفادات تليفونية خلال العام، كان آخرها 15 فبراير 2018.

2- مقابلة مع أسرته في 12 مايو 2017.

- باسم شحاتة حرز، الذي قام ثلاثةٌ مسلحون بإطلاق الأعيرة النارية عليه في التاسعة مساء 13 يناير 2018، في منطقة «سوق الخميس»، وذلك بعد سؤاله عن ديانته. كان المسلحون قد استوقفوا باسم وشقيقه أسامة حرز وشخصًا ثالثًا برفقتهم، وهم في طريق عودتهم إلى المنزل، سأل أحدُ المسلحين الضحية بعد رؤية وشم الصليب على معصمه: «أنت نصراني؟» فرد بالإيجاب، فأطلقوا الأعيرة النارية على رأسه، ولم يجدوا أية علامات على يد شقيقه تشير إلى ديانته، فقاموا بتهديده، ثم تركوه، بينما طالبوا الشخص الثالث الذي كان برفقة الضحية بمغادرة المكان عندما أكد لهم أنه مسلم الديانة[3].

كانت أسرة الضحية باسم شحاتة ضمن الأسر التي هُجِّرت من مدينة العريش خلال فبراير 2017، وأقامت الأسرة لفترة في مساكن مدينة المستقبل في محافظة الإسماعيلية، ثم انتقلت إلى منطقة عزبة النخل في محافظة القاهرة بحثًا عن الرزق. ومنذ عدة شهور قرر الشقيقان العودة إلى مدينة العريش للعمل في محلهما لإصلاح أجهزة التليفون المحمول.

وبذلك يصبح إجمالي عدد الأقباط الذين قُتلوا منذ ثورة 25 يناير في شمال سيناء بسبب هويتهم الدينية نحو 16 قتيلًا: 3 ضحايا خلال العام 2013، ضحيتين خلال 2015، ومثلهما خلال 2016، وثمانية خلال 2017، وضحية واحدة خلال العام الحالي، تم استهدافهم جميعًا بشكل مباشر على الهوية الدينية، سواء داخل منازلهم أو في الأماكن العامة ووسائل المواصلات، حيث كان يتم إطلاق النار عليهم من قِبَل ملثمين، وهو ما أدى إلى وفاتهم، فيما يعد جرائم قتل عمدي وفقًا للقانون.

كما تعرضت بعض ممتلكات المهجرين للاعتداء، سواء بالسرقة أو إتلاف محتوياتها، وهو ما يمثل انتهاكًا للحق في حماية الممتلكات الخاصة وإخلالًا بالتزامات الدولة الدستورية والقانونية في هذا المجال، ونعرض بعض نماذج لهذه الاعتداءات:

- 4 مارس 2017، أشعل مجهولون النيران في منزل منير ملك إبراهيم صليب، في حي الشوربجي في المساعيد، وكان المنزل خاليًا من السكان، فقد هاجرت الأسرة التي تقيم فيه قبل الحادث[4].
- 12 مارس 2017، تعرض عدد من منازل الأقباط في العريش التي تركها أصحابها خوفًا على حياتهم لعمليات سرقة ونهب، حيث تم نهب ثلاثة منازل في حي الصفا في العريش، ملك عدلي سليمان وجمال عدلي ومنزل ابنه. وقال عدلي سليمان: «جيراني اتصلوا بي، واخبروني إن باب منزلي مفتوح، وتم سرقة ما في داخل المنزل من أجهزة ومتعلقات، وذهبت إلى قسم شرطة الإسماعيلية وحررت محضر لإثبات الواقعة[5]."
- وتكرر نفس الأمر، مع جمال عدلي عامل في كنيسة مار جرجس في العريش، حيث تلقى اتصالًا من جيرانه يفيد باقتحام منزله وسرقة ما فيه.
- يناير 2018، تعرض منزل ومخزن ملك مكرم شنودة للسرقة، وحرر بذلك محضرًا في قسم شرطة أبو صوير في محافظة الإسماعيلية.
- جرت كذلك محاولات للاستيلاء على بعض الشقق السكنية المملوكة لأقباط مهجرين وخالية. فوفقًا لعديد من الإفادات فقد اقتحم بعض الأهالي هذه الممتلكات في محاولةٍ للاستيلاء عليها ما دفع أصحابها إلى تحرير محاضر رسمية بذلك، وفي بعض الحالات تدخلت قوات الأمن لطرد الذين قاموا بالاستيلاء على العين، كما سيرد في بعض الشهادات في الملحق المرفق مع هذا التقرير.

3- إفادة تليفونية من باسم حرز شقيق الضحية في 15 يناير 2018.

4- لدى المبادرة المصرية نسخة من المحاضر الرسمية المحررة بواقعة حرق المنازل.

5- إفادة تليفونية من عدلي سليمان، مالك المنزل في 14 مارس 2017.

أوضاع الأقباط المهجَّرين في المحافظات المختلفة:

وفقًا للأرقام الرسمية الصادرة عن مديرية التضامن الاجتماعي في شمال سيناء[6] فإن 258 أسرة قبطية غادرت مدينة العريش إلى محافظات أخرى، مقسمة إلى: 121 أسرة في محافظة الإسماعيلية، 44 أسرة في القاهرة، 12 أسرة في الدقهلية، 32 أسرة في بورسعيد،3 أسر في أسيوط، 9 أسر في القليوبية، 5 أسر في المنيا،5 أسر في الجيزة، أسرة واحدة في الفيوم، 8 أسر في سوهاج، 10 أسر في الشرقية، 6 أسر في الغربية، أسرتان في بني سويف.

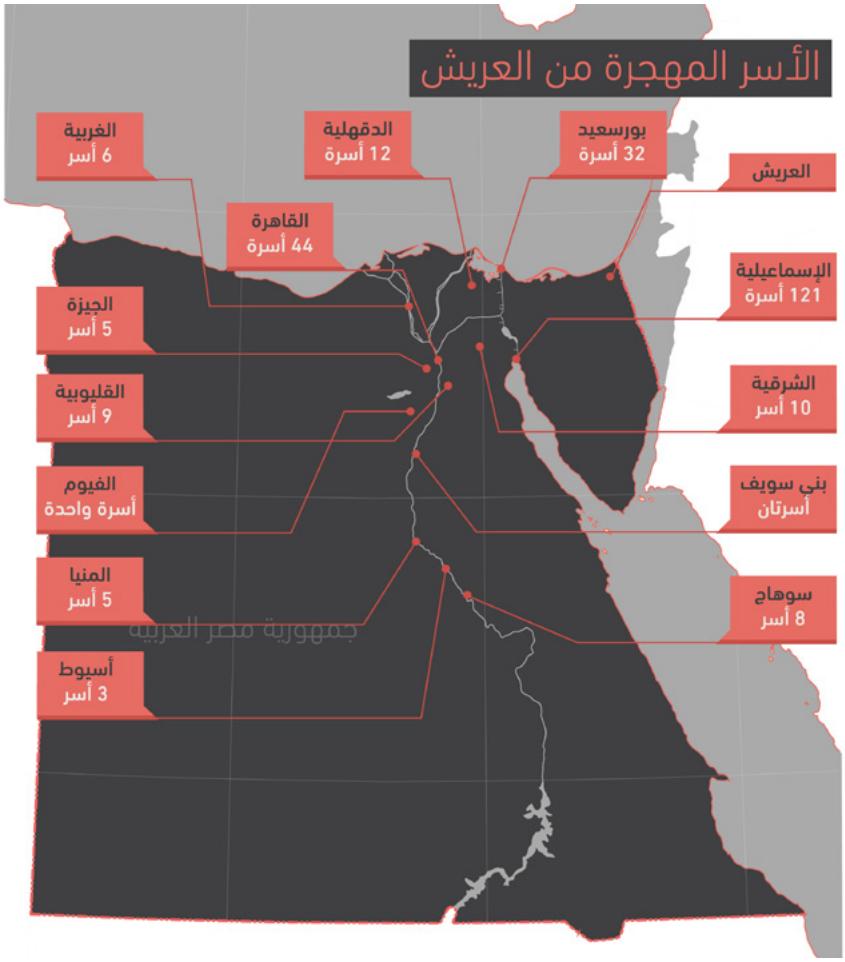

6- بيان مديرية التضامن الاجتماعي في محافظة شمال سيناء في 5 مارس 2017.

في حين، حصلت المبادرة المصرية على إفادات تؤكد أن الرقم الفعلي للمهجرين أكبر من الرقم المعلن من قِبَل مديرية التضامن الاجتماعي دون أن يتسنى لها الوصول إلى حصر دقيق لهذه الأعداد. فقد تواصل باحثو المبادرة المصرية على سبيل المثال مع عدد من المهجرين انتقلوا إلى محافظة الإسكندرية ولم يَرد ذكرهم في الإحصاء الرسمي، كما هاجرت بعض الأسر من مدينة العريش بعد إعلان بيان وزارة التضامن المذكور، وبينما يشير الرقم الرسمي للمهجرين إلى محافظة الجيزة بأنهم خمس أسر فقط، أكد عدد من الأهالي أنهم يزيدوا على العشرين أسرة.

لا تزال الأسر المهجرة تواجه عددًا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وصعوبات في التكيف مع الأوضاع المعيشية الجديدة، لا سيما مع تراجع الاهتمام الإعلامي بقضيتهم، وعدم وفاء أجهزة الدولة بوعودها، بتلبية طلبات المواطنين، لا سيما أنهم تركوا كل ممتلكاتهم في مدينة العريش.

اختلفت طبيعة المشاكل وحِدَّتِها من محافظة إلى أخرى، حيث لم تكن هناك طريقة واحدة لتَعامُل مؤسسات الدولة مع المهجرين، وهو ما عكس غياب العدالة في تقديم المساعدات إلى الضحايا، وكذلك في عدم وجود معايير واضحة وثابتة للتعامل معهم. وقد لاحظ باحثو المبادرة المصرية الذين قاموا بزيارات ميدانية لأسرٍ في محافظات الإسماعيلية والقاهرة والجيزة، أن الوضع شديد السوء فيما يخص المتواجدين في محافظة الإسماعيلية، وكذلك الأسر التي زارتها في منطقة المقطم في محافظة القاهرة، من حيث شدة المعاناة وعدم توفر فرص عمل، بينما كانت الأسر في محافظة الجيزة في وضع أفضل نسبيًّا بفضل ما قدمه محافظ الجيزة من تسهيلات إليها، مثل: تغيير أوراقهم الثبوتية كبطاقات الرقم القومي ورخص القيادة ورخص السيارات من العريش إلى الجيزة، وتسكين الأطفال في مدارس بديلة بسهولة.

ونستعرض أبرز المشاكل التي تعرض لها المهجرون:

أولًا: مشاكل خاصة بالإقامة وإيجاد السكن البديل

خضع التعامل مع هذه المشكلة وفقًا لتوجهات كل محافظة. فهناك محافظات وفرت شققًا بديلة للأهالي، مثل محافظة الإسماعيلية، التي تضم العدد الأكبر من الأسر المسيحية التي هُجِّرت من مدينة العريش. خصصت المحافظة عددًا من الشقق لأهالي العريش في عمارات مبارك بمدينة المستقبل، التي تبعد 10 كيلو مترات عن مدخل مدينة الإسماعيلية، وهى منطقة صحراوية، طرقها غير ممهدة تختلف كليًّا عن طبيعة مدينة الإسماعيلية التي تتميز بمساحات خضراء مفتوحة وأشجار منتشرة في ميادينها وشوارعها، فتبدو تلك المنطقة قاحلة مقارنة بها.

تعيش الأسر المهجرة في منطقة أشبه بـ»الجيتو»، حيث تعرف المنطقة بـ»عمايرالمسيحيين»، كما يوجد كمين شرطي متمركز أمام عدد من العمارات، وهو ما يعكس حالة الخوف الذي يعيش فيه مسيحيو العريش القاطنون في الإسماعيلية يوميًّا، خصوصًا مع منع الشرطة دخول أي غريب هذا المَعزِل، من الباعة الجائلين أو بائعي أنابيب البوتاجاز، وهو ما تمتدحه الأسر حيث تعتبره بمثابة «تشديد للحماية عليهم». ولكنهم يعودون وينتقدون صعوبة التحرك خارج المنطقة التي لا تصلها وسيلة مواصلات بسهولة، واضطرارهم إلى حمل ما يشترونه من مؤن والسير بها مسافات طويلة على طرقات غير ممهدة، بالإضافة إلي صعوبة تحرك الأطفال مِنْ وإلى تلك البنايات المعزولة.

وأبدى الأهالي عدة ملاحظات على عدم ملاءمة المسكن صحيًّا واجتماعيًّا، وخصوصًا أن برك مياه الصرف الصحي تُصعِّب من

دخول المنطقة بسيارات أو أي وسائل نقل، كما ينتشر التلوث الذي يجتذب أسرابًا من الذباب والناموس والحشرات، وهو ما يؤثر في صحة السكان خصوصًا الأطفال. كما أن الشقق السكنية المخصصة للمهجرين مؤثثة بطريقة بدائية، حيث توجد بضعة أَسرَّة ومقاعد فقط، وتخلو من أي قطع أثاث أخرى. ولاحظ باحثو المبادرة المصرية تراكم ملابس السكان فوق قطع الأثاث في بعض المنازل، لعدم وجود خزائن تكفي ملابس ومقتنيات جميع من يسكنون في الشقة الواحدة.

كما أفاد عدد من المهجرين في شهاداتهم بعدم وجود عقود موثقة مع الجهات الرسمية توضح طبيعة علاقتهم بالمكان ومدة إقامتهم، وتم إجبارهم على توقيع مُحرر رسمي ينص على أنه في حال طلبت منهم محافظة الإسماعيلية كطرف مالك لهذه العقارات بما تحويه من أثاثٍ الرحيلَ، فعليهم الرحيل فورًا دون حَمْل أيٍّ من مقتنيات الشقق، التي هي بالكاد تصلح للحياة.

بينما في محافظة بورسعيد، لم يتلقَ المهجرون من العريش أية مساعدات في الشهور الأولى عقب التهجير، قبل أن يخصص لهم المحافظ مبالغ مالية شهرية تُستخدم لإيجار شقق سكنية. وتكرر نفس الأمر، في المحافظات الأخرى التي انتقل إليها أقباط العريش، وفي عددٍ من الحالات تُرِك الأهالي لمواجهة مصيرهم وحدهم، وبعضهم توجه إلى الأقرباء للإقامة لديهم.

وأفاد رامي جرجس الذي يقيم في مدينة بورسعيد للمبادرة المصرية:

> «أنا فضلت بورسعيد، قعدت في معسكر الكشافة، والمحافظ قال لنا أنا عندي مشكلة في الإسكان، وبعد مفاوضات كتير تم صرف 1500 جنيه لتأجير شقة... مفيش أي حاجة بتيجي من وزارة التضامن... أنا أصلًا مدرس دراسات اجتماعية، ودلوقتي شغَّال في بورسعيد في مكتب إداري بموجب ورقة من محافظ شمال سيناء، إحنا أسرة من 4 أفراد وابني الأخير ولد في بورسعيد».

بشكل عام، عكست حالة المنازل التي زارها باحثو المبادرة المصرية في محافظات الإسماعيلية والقاهرة والجيزة وجود شعور بالقلق من حالة الإقامة المؤقتة رغم مرور عام على التهجير، إضافةً إلى عجزهم عن شراء أيٍّ من القطع الإضافية من الأثاث لعدم وجود مصدر مالي لذلك، ومحاولة التكيف مع ما تم توفيره فقط.

ثانيًا: مشاكل خاصة بالحصول على فرص عمل

كان قطاع من أقباط العريش يعمل في الجهاز الإداري للدولة وفي المديريات العامة كالتعليم والصحة والتموين، وقطاع آخر معتبر يعمل في الأنشطة التجارية والحرفية الخاصة أو لديه نشاط مهني كالأطباء. وغالبًا ما يزاول عدد من موظفي الحكومة أنشطة تجارية أخرى من أجل زيادة الدخل وتحمل أعباء المعيشة. وَفَورَ وقوع الاعتداءات في يناير وفبراير 2017 ترك المهجرون ممتلكاتهم في العريش. وقد تمكن قطاع واسع من العاملين في القطاع الإداري للدولة من نقل مقار عملهم إلى الأماكن الجديدة، أو إعفائهم من الحضور إلى أن يتحسن الوضع الأمني، بينما واجه الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص أو لديهم مشروعات تجارية مشاكل في إيجاد فرص عمل في المناطق التي انتقلوا إليها.

على سبيل المثال، كانت الزيارة الميدانية التي قام بها باحثو المبادرة المصرية إلى مدينة المستقبل في منتصف النهار، إلا أن غالبية الرجال كانوا متواجدين في منازلهم، أو يجلسون في تجمعات أمام العمارات التي يسكنون فيها، وبسؤالهم عن سبب تواجدهم في وقت يُفترض أنه ذروة أوقات العمل، كانت إجاباتهم شبه مُوحَّدة: «لا عمل للمسيحيين المُهجرين في الإسماعيلية».

تنوعت الأسباب، فمنهم مَن كان مِن كبار السن وكان موظفًا حكوميًّا في العريش ووصل إلى سن المعاش إلا أنه كان يزاول عملًا آخر هناك يُدرُّ عليه دخلًا مع حصوله في نفس الوقت على المعاش، وآخرون وهم من الفئات الأصغر عمراً يزاولون أعمالًا حرة كالنجارة والسباكة وميكانيكا السيارات أو كباعة جائلين في الأسواق، ومنهم من كان يقود سيارة أجرة أو يمتلك محلًّا صغيراً وهؤلاء لا يملكون الأموال اللازمة للعمل التجاري، كما أن فرص العمل لدى الغير ضئيلة، خصوصًا أن عناوينهم الرسمية في الأوراق الرسمية ما زالت على مدينة العرش، حيث يتم التعامل معهم على أنهم غرباء وليسوا بالضرورة محل ثقة. ولم تقتصر هذه الصعوبات على أهالي مدينة الإسماعيلية، بل قامت بعض الجهات الإدارية بالتعنت مع المهجرين ورفض تقديم تسهيلات تساعدهم على العمل. على سبيل المثال، بعض مالكي سيارات الأجرة المرخص للعمل بها في مدينة العريش أفادوا برفض الجهات الإدارية نقل التراخيص إلى محافظة الإسماعيلية حتى يتمكنوا من العمل بشكل قانوني وكذلك للحصول على الأموال اللازمة لسداد الرسوم والضرائب السنوية المفروضة على هذه السيارات.

«هُوَّه إنتوا جايين تقاسموا الإسماعيلية في لقمتهم» يقول صموئيل، الذي يمتلك سيارة أجرة العريش وعجز عن تغييرها إلى الإسماعيلية بعد رفض مرور الإسماعيلية تغييرها على حد قوله، وأضاف في إفادته للمبادرة المصرية: «هذه الجملة تترد على لسان كذا مسئول، ده مش حالة فردية لواحد، إحنا هنا خمس أسر عندنا عربيات أجرة سيرفيس، بنقول عليها بعداد، وفيه ميكروباص، إحنا مرخصين وبندفع ضرائب وتأمينات، والعربيات واقفة طيب يا ريتنا مشغلينهم، لكن المسئول يقولك مينفعش تغير الرخصة، معندناش تعليمات».

ثالثًا: الإعانات والمساعدات المالية

«إحنا بنتسول عشان نأكل... يعني نروح نخبط علي الكنيسة، فيقول لنا مفيش بركة (مساعدة) النهاردة... طيب تعالوا الأسبوع الجاي... طيب الشهر الجاي... هو كتر خير الكنيسة على قد مقدرتها... لكن إحنا مش مسؤولين من الكنيسة إحنا مسئولين من الدولة». بهذه الكلمات عبَّر أحد أقباط العريش المهجرين عن المعاناة التي يواجهونها حاليًّا. فقد أطلق مسئولو الحكومة _أثناء أزمة تهجيرهم في فبراير 2017_ وعودًا كثيرة عن تقديم مساعدات إلى الأهالي، وتلبية جميع طلباتهم من توفير مسكن مناسب وفرص عمل ومساعدات مالية تعينهم على تكاليف الحياة الصعبة، إلا أن هذه المساعدات كانت وقتية مرتبطة بظرف التهجير سواء في توفير مسكن أو بعض الأجهزة الكهربائية لكنها لم تكن ضمن رؤية شاملة للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية، وخلال العام الماضي لم تكن هناك أية خطط شاملة مع الوضع الجديد، لا سيما مع استمراره وغياب أي أفق لإمكانية عودة الأهالي في القريب.

الزيارات الميدانية وعشرات الشهادات عبر الهاتف مع أسر أخرى، في ظل صمت حكومي لحق بملف الأسر القبطية المُهجرة من العريش.

أما الأسر التي فقدت أحد أفرادها خلال عمليات الاستهداف التي قادت إلى التهجير، فقد تلقت مساعدات مالية زهيدة بلغت ما بين عشرة وعشرين ألف جنيه لأسرة كل ضحية، وهو ما كان مثار نقد من الأهالي لقلة هذا المبلغ مقارنة بالمبالغ التي تقدمها الحكومة في حالات أخرى إنسانية، كما كان هذا محل تساؤل حول التفرقة بين ضحايا الإرهاب من الأقباط في العريش وبين غيرهم الذين حصلوا على مبالغ مالية ما بين مئة ومئتي ألف جنيه باعتبارهم ضحايا للإرهاب، وهو ما حدث على سبيل المثال مع ضحايا مسجد الروضة في مدينة بئر العبد في محافظة شمال سيناء[7].

7- بعد شهرين على واقعة مسجد الروضة... استلام 205 من أسر الشهداء تعويضات الـ200 ألف جنيه، محمد حسين، اليوم السابع، 23 يناير 2018.

قالت زوجة الضحية بهجت وليم في شهادتها للمبادرة المصرية:

«إحنا ماخدناش غير عشرة آلاف جنيه بس من وزارة التضامن الاجتماعي، أنا قاعدة في الإسماعيلية في شقة، الظروف صعبة، أنا جبت عفشي (الأثاث) من العريش شهر يوليو إللي فات... إحنا طلبنا نتعامل زي الشهدا إلى الحكومة بتديهم معونة 100 ألف جنيه ومعاش شهري ألف ونص، مش عارفة ليه وضعنا مختلف. لمَّا حصل حادثة مسجد الروضة سمعنا إن كل شهيد خد 200 ألف وإحنا خدنا عشرة فقط».

وبصورة عامة، أجمع قِطاع من الأسر على أن أبرز المشكلات التي يعانون منها:

- الخروج من العريش بدون أي ممتلكات سوى الملابس والقليل من المقتنيات خفيفة الحمل.
- صعوبة التأقلم في أماكن جديدة وبخاصة مع تسهيلات الحياة المؤقتة التي يعيشون وفقًا لها.
- غالبية الرجال لا يجدون فرصًا للعمل وهو ما يجعل الأسر تعاني عدم وجود دخل يوفر حياة كريمة.
- التمييز المناطقي الذي يواجهونه كأبناء لمحافظة العريش في التقدم إلى أي عمل أو من قبل الجيران.
- الشعور بالتهميش نتيجة لتجاهل الدولة أزمتهم وعدم اهتمام المسئولين بمتابعة حياتهم وتوفير ما قد وعدت به وزارة التضامن من مساعدات أو تعويضات مادية.
- الخوف من فقدان ممتلكاتهم في العريش في ظل عدم وجود أي مؤشرات أو بوادر لعودتهم إلى العريش مع تكرار حوادث استهداف الأقباط الذين عادوا إلى العريش مرة أخرى.

وفقًا للإفادات التي حصلت عليها المبادرة، لم يتواصل أي مسئول رسمي من محافظة شمال سيناء مع المهجرين، لبحث مصيرهم وكيفية التعامل مع ممتلكاتهم، كما أن اهتمام المسئولين في الأماكن التي يتواجدون فيها حاليًّا قد تراجع بشكل ملحوظ، كما أرسل عدد منهم استغاثات إلى رئاسة الوزراء ومسئولي الدولة، ولم يتواصل معهم أحد لبحث مصيرهم والتعرف على المشكلات التي يعانون منها.

عن تدخلات أجهزة الدولة بعد عام من الأحداث:

بعد عام على أحداث التهجير ما زال الوضع الأمني غير مستقر في شمال سيناء، ولا يوفر الحد الأدنى من الحماية اللازمة للمسيحيين، لذلك لم تتمكن الأسر المهجرة من العودة إلى مدينة العريش مرة ثانية، وبعض الحالات التي قررت العودة تعرضت للاستهداف والقتل على أيدي ملثمين كما ورد سابقًا. في نفس السياق، حصلت المبادرة المصرية على شهادات للمهجرين أكدت غياب الثقة في قدرة أجهزة الدولة على حمايتهم في حال العودة، كما أن طريقة تعامل أجهزة الأمن مع حالتي القتل اللتين وقعتا بعد التهجير لم تختلف عن مثيلتهما قبل التهجير، واتسم أداء أجهزة الأمن بالبطء وقصور التدخلات الأمنية الهادفة إلى حماية الأشخاص، وهو ما يوفر فرصة للمعتدين للفرار من مسرح الجريمة فور وقوع عملية الاستهداف.

وفقًا للدستور المصري والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، يتمتع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالحق في الحصول على إنصاف فعال وجبر للضرر الواقع عليهم بسبب انتهاك حقوقهم في الحياة الآمنة والحماية من التهجير القسري والاعتداء على ممتلكاتهم. وتقع مسئولية الإنصاف على مؤسسات الدولة بشكل أساسي والتي تلتزم باتخاذ إجراءات فعالة لضمان تحقيق جبر الضرر، وذلك على أساس الحقوق الدستورية والقانونية.

لا يمكن الحديث عن جبر الضرر بدون إجراءات واضحة تتضمن محاسبة المسئولين عنه، حتى لا يعطي القائمين به فرصة لتكراره مرة أخرى، فلا مناص من تبني إجراءات للبحث عن الحقيقة والتحقيق لمعرفة هوية القائمين بالاعتداءات وتقديمهم إلى المحاسبة[8].

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة مبادئ متعلقة بجبر الضرر والحصول على التعويض المناسب، بموجب توصية 147/60 بتاريخ 16 ديسمبر 2005، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

- الحق في معرفة الحقيقة.
- الحق في العدالة.
- الحق في جبر الضرر.

إن الحق في الإنصاف يعطي الضحايا الحق في معرفة الحقيقة وهو ما يُلزم الدولة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، أما الحق في العدالة فينطوي على معالجة سريعة وفعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والتزام الدول بمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة، ويضم الحق في جبر الضرر الحقّين الأولين، ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يضمن الحق في التعويض، والإرجاع، وإعادة التأهيل والإرضاء، وضمانات عدم التكرار.

وبتطبيق هذه المبادئ على حالة تهجير الأقباط من مدينة العريش نجد أن مؤسسات الدولة لم تلتزم بها، بقدر ما تعاملت بمنطق «الإعانة» التي تقدم إلى المحتاجين، وليس بمنطق حقوق المواطنين والتزامات الدولة.

8- الحق في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عبد العزيز خنفوسي، 2013.

https://platform.almanhal.com/Details/Article/46780?ID=246780-

أولًا: الحق في معرفة الحقيقة

حاولت مؤسسات الدولة إخفاء حقيقة الأزمة، والتقليل من وقائع القتل والتهجير، ومن تأثيرها في الضحايا، وتجنبت الحكومة توصيفها بشكل قانوني يعكس معاناة الناس، واضطرارهم إلى الهروب بمفردهم، عقب تهديد تنظيم الدولة الإسلامية المسيحيين في عموم مصر، ثم بحوادث القتل على الهوية الدينية في العريش، خصوصًا أن المسلحين غيروا من أسلوب استهدافهم الأقباطَ، فبدلًا من القتل في الشوارع، أصبحوا يستهدفون الضحايا في منازلهم، مع التمثيل بالجثث وحرق المنازل والاستيلاء على الهواتف الشخصية من أجل الحصول على معلومات لاستهداف آخرين.

وَفَورَ وقوع الأحداث، أعلنت كلٌّ من الحكومة المصرية والكنيسة الأرثوذكسية عن رفض وصف ما حدث بأنه تهجير قسري. نفت وزارة الداخلية أن تكون قد طلبت من المواطنين مغادرة العريش، وتجنبت الحكومة في بياناتها الصحفية وتصريحات المسئولين أن تستخدم تعبير «التهجير» واستخدمت بدلًا منه تعبير «مغادرة الأقباط». وصرح اللواء يس طاهر محافظ الإسماعيلية: «لسنا أمام تهجير أو نزوح منظم كما يتردد، إنما يدخل في إطار الضيافة وقرار بإرادة شخصية من بعض الأسر[9]».

بينما أعلن البابا تواضروس الثاني في عِظته يوم الأول من مارس 2017 أن «تعبير (تهجير) الذي شاع في الإعلام هو تعبير مرفوض تمامًا ونحن نسكن في الوطن ويتعرض أبناؤنا في القوات المسلحة والشرطة الوطنية ومؤسسات الدولة وأبناؤنا المصريون الأقباط كما المسلمين أيضًا يتعرضون لهذا العنف».

وقال البابا إن ما حدث يعتبر أزمة عابرة وأنه واثق بأنه «مع مجهودات الدولة الطيبة وتوجيهات السيد الرئيس ومشاركة كل الوزراء والجامعة في قبول أبنائنا في المدارس وفي الجامعة، وفي تخفيف آثار هذه الأزمة الطارئة وأثق أن هذه المجهودات عندما تكتمل سيعودون إلى أماكنهم التي يختارونها للسكن[10]».

اعتبرت المبادرة المصرية ما حدث بأنه تهجير قسري حظره الدستور المصري بشكل قاطع واعتبره جريمة لا تسقط بالتقادم لخطورتها في حد ذاتها ولفداحة الانتهاكات التي تتبعها، ونصت المادة رقم 63 على:

«يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم».

ترتب على عدم توصيف مؤسسات الدولة الأزمة بشكل واقعي ودقيق عدم وضوح الإطار القانوني المنظِّم للتعامل مع الضحايا، والتدخلات التالية للمسئولين الأمنيين والتنفيذيين. وبالتالي تم التعامل مع تهجير الأقباط كأنه حدث عابر سينتهي خلال أيام قليلة وسيعود المهجرون إلى ديارهم، وهو ما عكسته تصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي في مقابلتها الأهالي في بيت شباب الإسماعيلية. فقد تحدثت مع الأهالي بطريقة تشير إلى عدم إدراكها حجم المشكلة، فبعد استماعها للمخاوف التي سردها المهجرون صرحت الوزيرة بأنه في غضون أيام قليلة سيتم حل المشكلة: «والناس دي راجعة بيوتها في أيام، أقصر مما تتخيلوا[11]».

9- تصريحات اللواء يس طاهر محافظ الإسماعيلية في مؤتمر بحضور رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب الذي عقد في مركز شباب القرش أحد مقار ضيافة الأسر المهجرة، يوم 2 مارس 2017.

10- اجتماع وعِظة الأربعاء 1 مارس 2017 للبابا تواضروس الثاني. https://www.youtube.com/watch?v=Z9Fq6nIZk9k

11- فيديو لقاء وزير التضامن الاجتماعي مع عدد من الأسر المهجرة. https://www.youtube.com/watch?v=MeWULH3SiKI

كما أدت طريقة التعامل هذه إلى اختلاف طريقة التعامل مع الضحايا حسب المحافظات التي انتقلوا إليها، فقد أصدر بعض المحافظين قرارات بتقديم إعانات مالية شهرية تستخدم كتكلفة إيجار شقة، والبعض الآخر قدم شققًا إلى الأهالي للإقامة المؤقتة، وهناك من تجاهل الضحايا أصلًا، وهو ما يؤكد عدم وجود خطة متكاملة للتعامل مع الضحايا خلال الشهور التالية.

خلال الأحداث وما تلاها، لم تُصدِر محافظة شمال سيناء التي كان المهجرون يعيشون فيها، وتتواجد فيها ممتلكاتهم أية بيانات أو معلومات عن الوضع الأمني في المحافظة، ودورها في التخفيف عن المواطنين وتصوراتهم المستقبلية لإمكانية عودتهم ومصير ممتلكاتهم وكيفية التعامل معها.

ثانيًا: الحق في العدالة

بالرغم من مرور عام على وقائع القتل العمدي على الهوية الدينية والتهجير، لم تعلن جهات التحقيق أية بيانات عن مصير هذه التحقيقات: هل تم تحديد الأطراف المحرِّضة والفاعلة في هذه الجرائم، سواء كانت جماعات أو أفرادًا، هل تمكنت جهات التحقيق من معاينة مسرح عمليات الاستهداف، هل هناك أطراف تم القبض عليها بشأن هذه الاعتداءات. وهو ما يثير تساؤلات حول تمكين مؤسسات العدالة من القيام بواجباتها في التحري والتحقيق واستدعاء المشتبه فيهم والمتهمين وصولًا إلى الإحالة إلى المحكمة المختصة.

على سبيل المثال، حصلت المبادرة المصرية على صورة من خطابات رسمية للتحقيق في بلاغ مواطن قبطي يدعى منير ملك إبراهيم من بين المهجرين، تم إشعال النار في منزله الكائن في تقسيم الشوربجي في حى المساعيد في 3 مارس 2017، وذلك بعد تهجيره. حرر المواطن المذكور محضرًا بالواقعة في اليوم التالي في مركز شرطة الإسماعيلية مكان تواجده يفيد بتلقيه اتصالات تليفونية من جيرانه بقيام مجهولين بحرق منزله. وقد طالبت النيابة العامة في المحضر 340 لسنة 2017 بتاريخ 13 مارس 2017 من قسم شرطة العريش بانتداب خبراء الأدلة الجنائية لإجراء المعاينة اللازمة لحادث الحريق. وكان رد قسم الأدلة الجنائية في شمال سيناء كالتالي:

«نظرًا للظروف الأمنية الراهنة، وصعوبة الانتقال إلى مكان الحادث دون تأمين، فقد تم إرسال إشارتين لقسم شرطة ثالث العريش احدهما بتاريخ 12 مارس 2017 والأخرى بتاريخ 13 مارس 2017 لتوفير وسيلة انتقال آمنة، وقوة تأمينية ترافق الخبراء حتى نتمكن من الانتقال لمكان الحادث لإجراء المعاينة اللازمة تنفيذًا لقرار النيابة العامة، إلا أنه وحتى تاريخ تحرير المذكرة لم نوافى بأية ردود في هذا الشأن، مما تعذر معه الانتقال لمكان الحادث وتنفيذ قرار النيابة».

وهذا يعني أن النيابة العامة والأدلة الجنائية لم تقوما بمعاينة مكان الواقعة، وتحديد حجم الخسائر، وجمع الشهادات عن القائمين بالاعتداءات، هذا بالرغم من حدوث الواقعة وقت الاهتمام الإعلامي بالمهجرين، وتأكيد مسئولي الدولة على حماية ممتلكاتهم. وهذه الطريقة في التعامل لا توفر بيئة مساعدة للوصول إلى المتورطين في الاعتداءات ومن ثم القبض عليهم.

ثالثًا: جبر الضرر عن طريق تعويض الضحايا

جاءت تدخلات المسئولين التنفيذيين والقيادات الإدارية أثناء التهجير متأثرة بالضجة الإعلامية التي أثارها مشهد الأسر المهجرة، وقد نجحت الحكومة بالفعل في دعم قطاع من الأسر المهجرة بتوفير سكن، وسبل إعاشة لقطاع كبير منهم، لكنها فشلت في وضع خطة متكاملة للتعامل مع الأزمة، وتم التعامل مع حقوق الأهالي بمنطق تقديم إعانات عاجلة إليهم وليس بمنطق منحهم تعويضات مناسبة لحجم ممتلكاتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وتوفير فرص عمل تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

وإذا كانت خطوة توفير مسكن خطوةً جيدة، لكنها تبقى غير كافية حيث يجب أن تكون هذه الخطوة متبوعة بعدد من الضمانات، كأن يكون المسكن ملائمًا للعيش بكرامة وأمان، وبما يضمن الخصوصية، وبناء علاقات عائلية واجتماعية مستقرة، وبهذا المفهوم يتجاوز الحق في السكن إيجاد بناء أو مكان مادي فقط، إلى ضمان التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذا المسكن.

وقد أكدت الشهادات المتواترة التي حصلت عليها المبادرة المصرية أن مساعدة أجهزة الدولة لهم قد استمرت لفترة قصيرة وخاصة فقط بتوفير مسكن مؤقت، وهو ما اضطرهم إلى طلب معونات شهرية من الكنائس التي يتبعونها استمرت لفترة قبل أن تنقطع عنهم. ولم تتجاوب مؤسسات الدولة مع المطالبات بمساعدتهم في توفير فرص عمل وتذليل الصعوبات التي يواجهونها خصوصًا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يعانيها جميع المصريين في العموم، بل إن المواطنين المهجرين اشتكوا من تعنت بعض الجهات الإدارية عندما حاولوا العمل، وسبق الإشارة إلى واقعة رفض مسئولو بعض المحافظات التي انتقل إليها المهجرون كالإسماعيلية من نقل تراخيص سيارات الأجرة من العريش إلى المناطق الجديدة.

من واقع هذا الاستعراض نخلص إلى عدة نتائج:

- بعد عام على أحداث التهجير ما زال الوضع الأمني غير مستقر، ولا يوفر الحد الأدنى من الحماية اللازمة للمسيحيين سواء القلة المقيمة في العريش حتى الآن أو الأغلبية المهجرة. لذلك لم تتمكن الأسر المهجرة من العودة إلى مدينة العريش مرة ثانية، وبعض الحالات التي قررت العودة تعرضت للاستهداف والقتل على أيدي ملثمين كما ورد في هذا التقرير.

- ترتب على عدم توصيف مؤسسات الدولة للأزمة بشكل واقعي ودقيق عدم وضوح الإطار القانوني المنظِّم للتعامل مع الضحايا، والتدخلات التالية للمسئولين الأمنيين والتنفيذيين. بالتالي تم التعامل مع تهجير الأقباط القسري كأنه حدث عابر سينتهي خلال أيام قليلة، وسيعود المهجرون إلى ديارهم، وهو ما لم يحدث حتى الآن.

- جاءت تدخلات المسئولين التنفيذيين والقيادات الإدارية أثناء التهجير متأثرة بالضجة الإعلامية التي أثارها مشهد الأسر المهجرة، وقد نجحت الحكومة في دعم قطاع من الأسر المهجرة بتوفير سكن، وسبل إعاشة للقطاع الكبير منهم، لكنها فشلت في وضع خطة متكاملة للتعامل مع الأزمة، وتم التعامل مع حقوق الأهالي بمنطق تقديم إعانات عاجلة إليهم وليس بمنطق منحهم تعويضات مناسبة لحجم ممتلكاتهم وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الجديدة، وتوفير فرص عمل تكفل لهم سبل الحياة الكريمة.

- كما أدى غياب هذا الخطة المتكاملة إلى اختلاف طريقة التعامل مع الضحايا حسب المحافظة التي انتقلوا إليها، فقد أصدر بعض المحافظين قرارات بتقديم إعانات مالية شهرية تستخدم كتكلفة إيجار شقة، والبعض الآخر قدم شققًا إلى الأهالي للإقامة المؤقتة، وهناك من تجاهل الضحايا أصلًا.

- بالرغم من مرور عام على وقائع القتل العمدي على الهوية الدينية والتهجير، لم تعلن جهات التحقيق أية بيانات عن مصير هذه التحقيقات، هل تم تحديد الأطراف المحرضة والفاعلة في هذه الجرائم، سواء كانت جماعات أو أفرادًا؟ هل تمكنت جهات التحقيق من معاينة مسرح عمليات الاستهداف؟ هل هناك أطراف تم القبض عليها بشأن هذه الاعتداءات؟ غياب الإجابات عن هذه الأسئلة يثير شكوكًا حول تمكين مؤسسات العدالة من القيام بواجباتها في التحري والتحقيق واستدعاء المشتبه بهم والمتهمين وصولًا إلى الإحالة إلى المحكمة المختصة.

وتوصي المبادرة المصرية:

- تشكيل لجنة مشتركة للتعويضات، تضم ممثلين عن الحكومة والأهالي، تكون مهمتها التواصل مع المهجرين، وتحديد تعويضات متناسبة مع حجم الممتلكات إلى من يريد التصرف في ممتلكاته، وعدم العودة إلى العريش مرة أخرى. وكذلك منح إعانات تكفل سبل الحياة الكريمة لمن يريد الاحتفاظ بممتلكاته، مع تذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من الخدمات الحكومية، وتوفير فرص عمل قريبة من أماكن الإقامة للمهجرين.

- التعامل بشفافية، وإعلان جهات البحث والتحقيق عمَّا توصلت إليه، وتحديد مسئولية المتورطين في هذه الاعتداءات وتقديمهم إلى العدالة.

نماذج من شهادات الأسر المسيحية المُهجرة من العريش

مكرم شنودة - محافظة الإسماعيلية:

بقالنا سنة سايبين مصالحنا وحاجتنا وبيوتنا ومشاريعنا، ومش عارفين نكلم مين، بعت تلغرفات لرئاسة الجمهورية ورئيس الوزرا وكل الجهات عشان حد يرد مفيش حد رد لحد دلوقتي، عندنا مشاكل كتير أوي: الشباب مش شغال، والناس إللي على معاشات، بناخد 1200 جنيه في الشهر مش مكفية حاجة، بننتظر الأستاذ أسامة (يقصد إعانات الكنيسة) وبقاله شهرين مجاش، فيه عيال في مدارس جامعات ومعاهد وكليات عندها معاناة كبيرة، جاري معاه ثلاث عيال في الكليات بياخد 1200 يعملوا إيه، وهوه علي المعاش، وكمان رجل مريض عندنا مشاكل كتير.

فيه مشكلة مهمة عند خمس أسر عندنا يمتلكوا عربيات أجرة سيرفيس، بنقول عليها بعداد، وفيه ميكروباص، إحنا بنرخص وكمان ندفع ضرائب وتأمينات، والعربيات واقفة طيب يا ريتنا مشغلينهم، لكن المسئول يقولك مينفعش تغير الرخصة، معندناش تعليمات، بعت لرئاسة الجمهورية والمحافظ ووزير الداخلية ورئيس الوزرا ورق وبيتحط في الأدراج مش عايز أقول سلة المهملات، في الدرج، ياريت حد يسمعنا، ولا المحافظ بييجي ولا حد بيطلع علينا. فيه حاجات كتير في المساكن زي عدم النظافة، الصرف الصحي طالخ كل العيال بيضرروا...

اتصلت بالمحافظة كذا مرة مفيش رد، الحاجة التانية شبابنا كل واحد كان شغال فِشركة أو مصنع أسمنت مفيش شغل لهم، إحنا بنطالب بإعانة شهرية يعني تكون في المعقول أو تعويض عن التلفيات، أنا كان عندي مخزن تحت العمارة عندي، إتسرق من شهر ونص وعملت محضر في أبو صوير بس طبعًا مش معايا رقمه...

وقت التهجير إحنا طلعنا بهدومنا، معناش حاجة، بصراحة السيد المحافظ قابلنا مقابلة كويسة في أولها، بعد كده إهمال تام، الشؤون الاجتماعية قابلتنا وإديتنا شقق وشقة مفروشة كويس، الدنيا هنا، هو صعبة بالنسبة للشباب والأسر، يعني إعدام، بنتسول، عشان نأكل نخبط على الكنيسة، يقولوا مفيش بركة النهادرة، طيب الأسبوع الجاي، طيب الشهر الجاي كتر خير الكنيسة على قد مقدرتها، إحنا مش مسؤولين من الكنيسة مسؤولين في الدولة.

أي حد يروح يشوف حاجته في العريش فيه متربصين بنا يقتلونا، من مدة شهر بالضبط باسم ابننا ملقاش شغل هنا رجع العريش ضربوه وموتوا... بالنسبة للمستقبل مفيش، إحنا معندناش إقامة نقدر نأخد قرض أو أي حاجة نبدأ بها مشروع تغيير... طيب إحنا إيه ذنبنا تخلوا الناس الشر مع الكويسين، على الأقل يدبروا لنا شغل عربيات آدي واحد معاه عيل أهو ده صاحب عربية، وبعتنا فاكسات وتليغرفات للرئاسة الوزرا وكل حتة محدش رد ولا حد بيسأل معناش حتي حق الفاكس والله لسه طالب منه العشرين جنيه حق الفاكس وعنده حالة وفاة ومضايقين ظروفنا صعبة..

بالنسبة للنيابة ولا فيه نيابة ولا بتاع لا التحقيق ده في الواقعة يعني بيدوا تعويض عشرين ألف جنيه، عشرة من المحافظة وعشرة من الشؤون الاجتماعية لأسرة المتوفى.

فاروق سلامة - محافظة الإسماعيلية:

أنا كنت ساكن في شقة ملك واسعة كبيرة فيها كل الكماليات: ثلاجتين، غسالتين، تليفزيونين، كنت شغال في الشهر العقاري في القسم المالي تبع وزارة العدل في مجمع المحاكم في العريش شمال سيناء، وضعي الحالي ميتحكيش عايش في أوضه وصالة، الناس هنا في الإسماعيلية بيستغلونا أول ما لقينا عايزين شقة، قالوا لنا خدوا تعالوا الشقة دي بـ1200 بالأسانسير والسلم 1400 والمعاش قليل مش بيكفي.

في العريش، كل الناس بتحبني، كنت بخدم الناس، أمشي في الشارع: عم فاروق عم فاروق، بعد إللي حصل (يقصد حوادث الاستهداف) بقى كل الناس يخافوا مني، ليه عشان خايفين أمشي قدام المحل أضِرّب بالنار، الناس بتخاف تتعامل معانا بعد ما كانوا بيحبونا بقوا بيخافوا، فيه بعض العائلات بتتعامل معانا بس في بيوتهم لكن بره في الشارع لا، «أنزل البلد أخاف... أنزل البلد أخاف» وبعدين إحنا اختصرنا القصة مبقيناش نخرج من الضاحية، على قد السوق والخضار والحاجات الشخصية مش أكتر حي المساعيد ممنوع حي الصفا ممنوع كله... إتحبسنا.

إحنا طلعنا بهدومنا ملحقناش ناخد حاجة، خدت المدام ومشيت، قالوا لنا هنا فيه سكن الشباب ،الأنبا يوليوس أسقف الخدمات والأنبا قزمان من شمال سينا عملوا لنا بحث اجتماعي كل واحد ياخد شقة وياخد وظيفة، ولكن مفيش حاجة حصلت ماخدتش غير إعانة 1000 جنيه قالوا من البابا تواضروس، رحت المحافظة والتضامن الاجتماعي ولا حياة لمن تنادي.

مفيش حد إتكلم معانا من الوزراء أو من أي جهة.

أتمنى أرجع العريش، دي بلدي من سنة 48، بلد والدي كان موظف في السكة الحديد عمل السكة الحديد (قال ذلك متأثرًا) ده أنا عشت وإتجوزت فيها، العيال إتربوا فيها، عَندي دينا اقتصاد وعلوم سياسية، ودواليا جامعة أمريكية، وفيفيان ماجستير علوم، وسيادة المستشار مش هذكر اسمه، والمدام في التربية والتعليم، إحنا ناس مرموقين مش أي حاجة وبعدين عائلات الأقباط في العريش إللي دكاترة وإللي مهندسين وإللي وإللي مفيش حد حتى الناس الأرزوقية تجار كبار، تجار على مستوى، آجي في يوم وأدي له 400 جنيه، هوه بيشحت، الرجل بتاع حي الصفا ولا المساعيد بيشحت تديه 400 جنيه ليه... يجيب شوية عيش و أكل وشرب دي ناس عايشه في مأساة.

حلم من أحلامي إني أرجع العريش لأننا أصبحنا مش عايشين في ملكنا، ودي حاجة متعبة، الحمد لله إحنا مستورين، بس الكنيسة مساعدتناش، كمان أنا رُحت للدكتورة غادة والي مكتبها، وخَبَّط عليهم، محدش رد عَلَيَّا أو سأل فِيَّا، ورُحت الكاتدرائية للواء نبيل وسكرتير البابا ومحدش سأل فِيَّا... إحنا عندنا شُهدا اضربوا بالنار، كل أسرة أكتر حاجة خدتها 15 ألف وبناء عليه مستعد الناس دي يجي مندوب ونكلمهم وعناوين الناس دي معايا، في حين أن الدكتورة غادة والي صرفت 100، 200 ألف للشهداء في الأماكن التانية.

بُقطر دميان - محافظة الإسماعيلية:

أنا أساسًا من قنا، وقاعد في العريش بقالي 27 سنة ربنا كرمني ووظفت هناك سنة90، طلعت معاش 2008، لأن سني كان كبير، واشتغلت 18 سنة في الوظيفة، والمدام اشتغلت في التربية والتعليم وخرجت معاش من فترة، عندي ولد وخمس بنات، واحدة ماتت فيهم وبنت منهم مجوزة وواحدة في دبلوم، لما حصلت البلاوي دي، طبعًا بقينا مهددين، لما لقينا الناس بتمشي كل مشي مشينا معاهم، جابونا على الإسماعيلية علي الكنيسة الإنجيلية بعد كده فندق الجيش قعدنا 20 يوم بعدها على عمارات مبارك، وقالوا لنا مؤقتة جينا بعد كده، بصينا قالوا لنا فيه فلوس جاية ليكم، مشوفناش حاجة، يادوبك جابونا هنا، ومشوفناش حاجة، الكنيسة بس إللي بتساعدنا بشكل مش منتظم.

مينا صبحي - محافظة الإسماعيلية:

أول ما جينا رُحنا نُزُل الشباب، بعدها معسكر القرش، الأماكن العامة، وبعدها الدولة وفرت لنا شقق، مش تمليك خالص، هُمه جمعونا في خمس عمارات تعتبر ضيافة، إحنا ضيوف على الدولة أو علي المحافظة، وماضيين تعهد علي الشقة والحاجات إللي جُوه الشقة، ماضيين عليها تعهد بأن نترك كل شيء في حالة سيبنا الشقة ناخد بس متعلقاتنا الشخصية، ونمشي لكن إحنا منمتلكش أي حاجة جوه الشقة، الدولة مقعدانا هنا ضيوف لحد ما الحوار يخلص أو الحرب تخلص في سيناء...

عندي مشاكل كتير، أولها شغلي، أنا بشتغل في حاجة مش بتاعتي، عندي تاكسي في شمال سيناء، طبعًا هنا مش شغال، الوضع في الإسماعيلية مختلف خالص، كلمنا المحافظ قالك لا، إنتو ضيوف مينفعش أعمل لك حاجة اسمها أجرة الإسماعيلية، دلوقتي بشتغل حاجة تانية، وبالرغم من ده مضطر أدفع تأمينات وضرايب كل سنة للعربية وهي واقفة مش شغالة، أنا شغال أمن ليلي. ده أول مشكلة بالنسبة لنا كشباب مش لاقيين شغل، وناس كتير في البيوت قاعدين. المشكلة التانية معندناش أصحاب أو أي حد في سينا لينا أصحابنا وحبايبنا لو واحد مثلًا يمر بأزمة يروح لصاحبة أو حاجة هنا الدنيا مقفولة مفيش حاجة خالص نشكر ربنا...

بالنسبة للمستقبل مفيش مستقبل يا فندم مفيش استقرار مفيش مستقبل حضرتك مش مستقرة مفيش مستقبل، لا عندك إقامة إنت في أي وقت ممكن يقول لك إطلع برَّه، لو طلعت برَّه هاخد مراتي وعيالي وأروح فين؟ طيب عايز أفتح مشروع أفتحه إزاي وأنا مش مقيم حتى لو مشروع صغير صغير جدًّا ثمنه 8 أو عشرة آلاف جنية طيب لو قال لي إطلع بره أروح فين أنا معنديش عزال (أثاث) لا أملك أي شيء، شوية هدوم خدناها، وإحنا ماشيين وخلاص يعني لو الدولة قالت لي خلاص إنتو بقيتوا ضيوف تقال، إنتو خلاص مع السلامة، معناش عزال ولا معايا فلوس، محدش فينا يمتلك شيء، محدش معاه فلوس حتى يجيب عزال، هاخد مراتي وبنتي وأروح فين، مفيش مستقبل، أنا رجل مش موظف مش قصدي حاجة، أو بحقد على الموظفين أو كده أنا راجل أرزقي وفيه أرزقية كتير، ومراتي ست بيت هنصرف منين هناكل منين، شغال أنا إيه يافندم في محل أمن بالليل... طيب عربيتي دي راس مالي هيه إللي باكل منها عيش واقفة تحت، زيها زي الملاكي مطلوب منها تأمينات وضرايب...

ابن عمتي توفي نبيل صابر وآخِر واحد باسم حرز أخو مراتي، مش هقدر أرجع دلوقتي عشان القتل والتربص إللي يحصل لي يرجعوا زي باسم، وهنا لو رُحت تشتغل عند حد لازم يكون فيه معرفة وأول ما يعرفوا إن إحنا من العريش يقول لك الناس دي مش لاقية تأكل يعني آسف لو بيدوا ألفين ثلاثة يدوك ألف جنيه، أكبر مرتب هنا 1200/ 1300 الشركات الخاصة، همه دول ينفع يفتحوا بيت النهاردة مفيش شغل، باسم ضاق بيه الحال قال مش هقعد كده وإللي عايزه ربنا يكون، الواحد مبياخدش أكتر من نصيبه، رجع باسم مكملش ثلاث شهور كل ما البلد تهدا ونقول نرجع فيها تاني يحصل حاجة نرجع للصفر...

بيتي في العريش مش عارف أعمل فيه حاجة، لا أروح آخد منه حاجة أو أقدر أبيعه مينفعش أوكّل حتى حد يبيعه لو عرف إن إحنا أقباط وكدا هيقولك إللي بميه ياخده بعشرين وبعشرة، أنا أعرف ناس باعوا بيوتها برخص التراب مضطرين بس في أول الأزمة لحقوا قبل مننا فباعوا ومشيوا... أنا حضرتك مش عارف أجيب حاجة، ابن عمي نبيل صابر مكملش ثلاث أيام اغتالوه في قلب البيت... هوه عنده صالون حلاقة ضربوه في قلب البيت، كان رايح يجيب أوراقه وأوراق أولاده عشان المدرسة مكملش ثلاث أيام وضربوه... همه هنا كانوا عايزين ورق للعيال للمدارس من هناك، كان في بورسعيد مكنش استلم شقق كانوا قاعدين في نُزل شباب في غرف وكان الحال ضاق به... إحنا في كلمتين إترمينا واتنسينا إحنا عاملين زي اللاجئين، إخواتنا المسلمين في رفح عوضوهم و معاهم عربيتهم.

أم ميلاد - محافظة الإسماعيلية:

عندي ست صبيان مجوزة أربعة، قاعدين في البيت، معايا مريم عروسة وعايزة أجهزها مش قادرة، وبطلب من ناس كتير، يقول لي حاضر حاضر، ومحدش بيجيب لي أي حاجة (باكية)... حياتي هنا صعبة صعبة خالص، هناك كنت بطلع واشتغل وأجيب رزقي ورزق عيالي، هنا معرفش حد، وحالتي صعبة خالص، وأنا غصب عني لما أجيب بدراعي أحسن من مد إيدي لحد، أنا أحب أجيب من عرقي وشقايا بس غصب عني... حتى البيت إللي قاعدة فيه ده مش بيتنا أنا بيتي في العريش بانياه من عرقي 400 متر ومجوزة كل واحد، أنا إللي مجهزاهم. أنا ودني بتوجعني ومش عايزه أقول لحد عشان الظروف... رُحت ثلاث مرات العريش آخر مرة مسكوني وتعبت في الطريق مرضيوش يعدوني، في مرة وقفوني في كمين وسألوني على البطايق زي ما تكون حاجة شدتني يسامحني ربنا رُحت خبيت البطاقة وقلت له مش معايا البطاقة وهما قتلوا ناس كتير مسيحيين ليلة ما ضربوا هيثم ده كان جنبه (في إشارة لزوجها) أنا خفت عليه رُحت جبته وجيت... إحنا لينا أكتر من 11 نفر ميتين ولادي هنا بيشتغلوا يشيلوا رملة وأسمنت وطوب باليومية ملقوش أهم قاعدين.

صدقني يعلم ربنا، أنا بروح السوق عشان الأكل، أترزق من الناس، غصب عني... أنا كنت في العريش بشتغل وأطلع بس بعيد عنك المصيبة دي جات مرة واحدة... أنا بمجد ربنا وربنا بحمدك وبشكر فضلك علينا يا رب إن إنت طلعتنا بسلام أنا وعيالي.

(مرة أخرى تشير إلى ابنها) ده من ساعة ما جي من نهار هيثم، مردتش أخليه يطلع وإمبارح لسه شق الجلبية عشان عايز فلوس وهيرجع العريش، ممكن أوريهالك ولطمت وعييت، عايز يمشي راح إستلف فلوس من الناس، وعايز يرجع لأنه مش لاقي شغل هنا لما يحتاج فلوس أنا بطلع أجيب له... هو هناك كان متوظف وأنا خايفة عليه... يعلم ربنا بقالوا شهر قاعد مش بيدخل قرش وعايز سجاير على طول كل يوم، أنا بردو ساعة ماطلع يقول لي رايحة فين أقول له أشتري حاجة أقعد هنا لحد ماجي ولما أدي له فلوس ويسألني أقول له ربنا بعت لي ولما زهقني وخنقني من الأسئلة رُحت حكيت له عن سؤال الناس، راح قال لي متعمليش كده تاني ساعة لما يكون مش هنا بروح أجيب أكل عيالي.

إللي معايا في الهندسة ده يعني بياخد مصاريف، كتير جدًّا، بيلاقي شغل يشتغل ميلاقيش يقول لي رايحة فين يا ماما، أقول له رايحه الكنيسة بس يسامحني، ربنا مبكنش رايحه الكنيسة رايحة أجيب لهم ياكلوا.

منير مالك إبراهيم - محافظة الجيزة

أنا من مواليد الصعيد، مدينة ملوي، سيبتها سنة 82، لما جالي شغل في شمال سيناء في العريش اشتغلت مدرس أول إعدادي، وتدرجت وظيفيًّا لغاية ما وصلت مدير عام في مديرية التربية والتعليم، وكل فترة كنت بنزل البلد عشان أشوف أهلي وحاجات لي.

دي مش المرة الأولى للتهجير دي المرة التالتة، قبل كده جالنا تهديد، وأيام الثورة هاجرنا قعدنا شهرين في محافظة تانية.. ولما مرسي مسك قعدنا شهرين تاني بره العريش.. جالي تهديدات كتير في رسايل مكتوب فيها إرحل في خلال 24 ساعة وبلغت مديرية الأمن بكده، فقالوا لي تلاقيه واحد صاحبك بيهرج معاك أو الرقم ده مش بيرد، ودي كانت أرقام من إللي بتتباع على الرصيف ومش معروف مين صاحبها.

أنا واحد جالي تهديدات، ولما اشتدت الأزمة من أواخر 2016، إتضرب فيها المرحوم وليم في المحل بتاعه، واتضرب الدكتور بهجت قدام الصيدلية بتاعته.. ولما لقينا الأزمة هتوصل لينا وناس بتتقتل وبتتحرق بيوتها وهمه جواها، اضطررنا كل واحد ياخد عياله ويمشي.

يوم 2 مارس حرقوا لي الأرض بتاعتي، عملت محضر عشان إحنا مشينا من هناك في نص فبراير، نزلنا من العريش 13 فبراير.. والأرض دي مبني فيها فيلا، فيها مشاريع فيها مكن تفريخ ديجتال، حتى الإفراج الجمركي موجود معايا، وحضانات تفريخ، كنت عامل مشروع لأني راجل على المعاش، والمعاش مش بيكفي حد، كنت عامل مشاريع تسندني.. حرقوا لي 3 ماكينات ديجتال الماكينة سعة 5000 بيضة، وحضانات تفريخ واتحرق عندي 15 متر مربع خشب تسليح وأدوات بناء كل ده راح.

وكان عندي مشروع نحل 100 خلية نحل حرقوه، بالإضافة إلى قطع غيار وأكسسوارات عربيتي.. وكان عندي مكتب فيها ماكينات تصوير وابني بيصلح ماكينات تصوير.. كل ده إتحرق.. دي مشاريع كانت بتدر عليَّ دخل لكن دلوقتي بعد ما كنت في سابع سما نزلت سابع أرض وهبتدي من الصفر إزاي هو العمر لسه فيه بقية ولما أقول لحد يقول لي معلش ربنا يعوض عليك.

ولما عملت محضر اتصل بي مأمور قسم المساعيد قال لي بالتهديد هتتنازل عن المحضر ولا لأ.. قلتله لو متنازلتش هيحصل إيه قال لي مش همي لك باقي ممتلكاتك.. يعني بالإجبار.. وعندي محاضر الحريقة ومحاضر سرقة عربيتي ودلوقتي أنا على فيض الكريم خدوا كل ما أمتلك حتى هدومي هناك، ودلوقتي أنا لا قادر أروح ولا قادر أبعت حد.

دلوقتي هنا أنا واخد إيجار وسعره عالي والمعاش إللي باخده مش بيكفي إيجار.. ثانيًا الدولة مش عايزين يعترفوا إننا مهجرين، مش عارف ليه.

محافظ الجيزة راجل يُشكَر، صرف لنا كل 6 شهور 4000 جنيه، وجاب لنا من مؤسسة رسالة ثلاجة غسالة بوتاجاز و3 سراير، يعني عمل ما في جهده، كتر خيره مش مقصر معانا.. لكن الدولة مقصره معانا.

عرفنا إنهم إدوا ناس شقق في الإسماعيلية وإحنا لأ.. وإدوا ناس شقق لناس في الإسكندرية وبورسعيد.. جابوا لهم الشقة وفروشها وسكنوهم في الشقق.. والشقق دي لما يتعدل الحال هترجع للدولة.

بصراحة أنا اخترت القاهرة لإني مكنتش طايق الإسماعيلية.. وأنا هنا قريب للأهل رغم إن محدش بيدي لحد أي حاجة ومحدش بيسأل عن حد..

قعدت فترة في الإسماعيلية 22 يوم، وفي الآخر لقيت إللي هناك بهدلة، مرتحتش مع الناس هناك.. وقلت أروح القاهرة وأقعد على حسابي ومتبهدلش في آخر أيامي..

لو استمر الحال على ما هو عليه كده، هيكون يبقى الفترة الجاية أسوا من إللي إحنا فيها. الحكومة لازم تتخذ خطوات مش خطوة.. إحنا المهجرين تبص لنا بصة غير إللي بيبصوها لنا.. إحنا كده مهمشين أو مهملين.. ثانيًا يعوضونا عن أملاكنا إللي هناك. إشمعنى بتوع رفح عوضوهم عن أملاكهم وأشجارهم وكل حاجة عندهم.

مش عايزين يعوضوني ليه، ده حرام وظلم.. ليه معوضونيش طيب ما يبادلني يشوف مساحة الأرض هناك ويديني بدالها هنا.. هو أنا مش مواطن في الدولة هل أنا مليش حق في الدولة.. هل أنا مخدمتش الخدمة العسكرية.. هل أنا لما كنت موظف مكنش يخصموا مني الضرائب.. ليه هل مصر دي مش بلدي مش وطني هو أنا جيت من بره.. أنا مجيتش من بره، أنا مصري زي أي واحد زي عبد المسيح زي محمد وأحمد.

النيابة لو طلعت تتقتل.. إللي يخلي أمناء شرطة وظباط تتقتل.. يعني حتى لو النيابة قصرت يبقى غصب عنها ولو راحت بيكون بشكل سري بتعمل التحقيقات.. وباشروا التحقيقات من المكاتب.

ساعة لما جينا جديد وزارة التضامن جم قالوا لنا ليكم منحة هتصرفوا، الكلام ده في مارس 2017، رُحنا إدونا 300 جنيه.. تخض الجبل وولد فأر 300 جنيه.. قلت للموظف هجيب بيهم إيه.. قال لي يا عم إلحق إصرفهم يعني أنا بطلع في الروح يادوب ألحق أصرفهم.. وهو ده إللي عندي هو ده إللي عند الدولة.

وفيه ناس مش محتاجة الدولة بتصرف لهم تكافل وتعويض ومعاشات كبيرة وهما ميستحقوش.

سنة 67 لما أهل العريش إتهجروا ونزلوا مصر إتعوضوا وإدوهم بيوت وصرفوا عليهم وعلموا عيالهم.. إحنا هنا محدش بيسأل عنا ليه.

وفي الأخر خالص بطايق التموين تقف حتى رغيف العيش مش لاقيينه ونروح نشتري رغيف العيش بخمسين قرش ده المعاش بس ميكفيش عيش.. إيه يعني بيدفعونا للسرقة مش هنعرف نسرق.. وعيب راجل في مستوايا يسرق أو يمد إيده.. إدي حالنا وكل ما نروح من سيئ للأسوأ.. ولو الوضع استمر على كده هنموت من الجوع.. لإن المخزون إللي كنت شايله من فلوس لطوارئ أو ظروف بصرفهم.

طيب ما أنا بيتخصم من معاشي 230 جنيه تأمين صحي مفيش.. وأروح المستشفى أكني بشحت وبترمط.. والواحد نفسه عزيزة عليه وأقول خلاص مش رايح.. وبفكر أطالب التأمينات متخصمش مني قيمة التأمينات لأني مش مستفيد بيه وده حقي.

محافظ الجيزة أنهى كل ورق الولاد بتاع المدارس وكلم شمال سيناء يجيب لنا ورق العيال واتبعت لنا فاكسات لكن التكافل الاجتماعي مدفعش لنا أي حاجة في تعليم العيال والمدارس نفسها بتخلينا ندفع كل المصاريف زينا زي أي طالب.

رُحنا الكنيسة نطلب مقابلة مطران الجيزة قالوا لنا في الاستعلامات هو مش هيقابل حد خالص.. وقالوا لنا مش هتاخدوا حاجة.. والكنيسة لم توفر شيء.. ده كلام في الهوا.. وكارت العلاج الصحي إللي استلمناه من الكاتدرائية بخليني أتعامل في المستشفيات أقذر معاملة.. وهو ورقة ملهاش لزمة.

ريمون منير مالك ـ محافظة الجيزة:

أنا مقيم في شمال سيناء من سنة 90 وزوجتي معايا من 2006، وإحنا سبنا العريش كذا مرة، لكن الوضع المرة دي مختلف، في الأول كان مستهدف الناس في الشارع، لكن دلوقتي الاستهداف داخل بيتنا، زي إللي قتلوهم في بيوتهم ومحلاتهم في الفترة دي، إحنا سيبنا العريش وجينا قعدنا في القاهرة والوضع استقر.

في سنة 2015 حصل استهداف تاني لعمو وليم ميشيل إللي كان بيسن سكاكين في سوق السمك عندنا.. ورُحنا القنطرة وقعدنا فترة.. لكن المرة دي أصعب لإنه تدخل بيتي وتموتني وتحرق لي بيتي هستنى ليه بقى.

فيه ناس اتخطفت جوه العريش ودفعنا لهم فدية.. وأنا واحد من الناس شقتي إتكسرت مرتين.. وعربيتي إتخطفت.. كنت سايق لقيت التكفيريين جايين ورايا في عربيات بدون نمر في فترة 14 مارس 2013 كسر عليَّ الطريق ونزل علي بالسلاح نزل ورايا في عز النهار.

وفي يوم نزلت أشغل العربية لقيت ورقة مكتوب عليها إرحل يا كافر ومكتوب فيها رقم تليفوني.

الناس إللي هناك في العريش المحترمين منهم كتير وفيه ناس بتتصل تسأل علينا.. بس فيه ناس معارفنا هنا عرفوا إن ناس بطلجية دخلوا شقتهم وقالوا لهم هناخدها وضع يد.. كلموا رئيس المباحث في العريش وكان محترم واتصل برئيس مباحث قسم تالت وأخدوا الراجل إللي كسر الشقة واتصرفوا معاه بالقانون.. وإللي عمل كده واحد من الجيران.. دي حاجة من ضمن حاجات.

أنا كنت ساكن في منطقة حيوية قدام مبنى إذاعة سيناء وحاولوا يسرقوا شقتي مرتين.. وفي مرة طلعوا الإرهابيين فوق العمارة إللي ساكن فيها وكسروا الشقة إللي فوق، وكانوا بيضربوا نار من فوق على مبنى الإذاعة.. وأنا ساكن في الدور الخامس وبسمع صوت تحركهم وهما أكتر من 40 واحد ولو نزلوا كانوا خلصوا علينا.

بالنسبة لي متفرقش لكن عيالي حرام.. إحنا شفنا إللي كانوا بينصبوا لهم محاكم.. التكفيريين بيعملوا محاكمة في قلب الشارع الرئيسي لمدة نص ساعة من غير ما حد يقول دول يحصل لهم حاجة وبيتم تنفيذ الحكم في الشارع. مرة نكون ماشيين ونلاقي المنطقة مقفولة عشان التكفيريين عاملين محاكمة.

جيراني المسلمين مراعيين حاجاتي وبيتي، ومرة ناس تكفيريين راحوا يسألوا علينا قالوا لهم منعرفش هما فين, إحنا عددنا هناك قليل.

كل المسيحيين في العريش لا يزيدوا عن 600 أسرة إتوزعنا في كل مكان في الجمهورية، وطبعًا معروف كل واحد بيعمل إيه ورايح فين. أنا مش عايز أرجع العريش حاليًّا ومش هرجع غير لما الجيش المصري والرئيس عبد الفتاح السيسي يقول لنا سيناء خالية من الإرهاب.. لكن أي حد يقول مفيش إرهاب مش هصدقه لإن الأنبا قزمان لما قال مفيش إرهاب الناس رجعت وماتت زي عم نبيل وباسم حرز الله رجع واضرب بالنار.

مراتي من الإسماعيلية وقلت لها نقعد في الإسماعيلية بس أنا معرفش أي حاجة هناك، لكن أعرف في القاهرة.. وفعلًا جينا الجيزة.. وقالوا لنا كل من أقباط سيناء يسجل نفسه في تضامن المحافظة بتاعته، وأنا سجلت في الجيزة لقيت علاقات عامة الجيزة بتكلمني في التليفون بعدها بيومين، وقال لي إحنا محافظة الجيزة والمحافظ عايز يجي يزورك مصدقتش وقفلت السكة وبعد يومين، كلمني تاني وبرضو مصدقتش.. بعدها بأسبوع اتصل رقم برايفت وقال لي هنا مكتب الحاكم العسكري لمحافظة الجيزة اللواء محمد كمال الدالي عايز يقابلك فقلت له المكان إللي هو عايزه يجي في أي وقت.. وكلمني بعدها بيومين مكتب المحافظة وقالوا لي المحافظ عايز يقابلك وقتها صدقت واجتمعنا في المحافظة وكل واحد حكى مشاكله وقال عايز إيه.

أنا واحد من الناس تعبان في القاهرة لكن إتقابلت مع ناس زي محافظ الجيزة كويس وحسيت بالأمان.

ممتلكاتي في العريش مش هعرف أبيعها.. ولما يقولوا أرض بتاع مسيحي مش هتجيب فلوس.. لأنك عايز تمشي وخايف من الموت فهتبيعها بتراب الأرض.. أهل العريش نَفسهم من المسلمين نِفسهم يسيبوا العريش. قلت للمحافظ أنا عايز عفشي من العريش فقال لي ده صعب وده لأننا فقدنا الأمن في العريش.. وقلت للمحافظ عايز أغير ورق إقامتي وبطاقتي وفعلًا محافظ الجيزة وافق وغير لنا الورق كله فعلًا.. ومن أول يوم وصلنا الجيزة الأولاد دخلوا المدارس بدون ما يطلبوا ورق وكل ده بسبب محافظ الجيزة.. ووزير التربية والتعليم قال الأطفال تدخل أقرب مدارس ليهم وبدون ورق.

يوجد في الجيزة 25 أسرة من المسيحيين مهجرين.. ومحافظ الجيزة كان مطلع لنا ورقة تخلينا نصرف التموين كله بس هِيه توقفت شوية.. والمسموح نصرفه هو العيش فقط.. لكن بطاقة التموين نفسها تم وقفها.. كمان غيروا لنا رخص العربيات وجددوا لنا الرخص وفي الإسماعيلية ده محصلش عشان عدد الأسر هناك أكتر.

الدولة وقفت مع أهل رفح وإدوا الناس هناك ملايين تعويضات.. وأنا بتعامل كمؤجر رغم إن شقتي في العريش كانت تمليك.

أنا بطالب الدولة تعوضني عن ممتلكاتي إللي سيبتها في العريش ومش عارف هعرف أرجع لها تاني ولا لأ ولا عيالي همه إللي هيرجعوا يجيبوها ولا هيلاقوا حد أخدها.

ميرفت فكري - محافظة الجيزة:

إحنا إتعرضنا لمحاولات اغتيال في عز النهار وفي مناطق حيوية مش مناطق متطرفة. كنا بنطلب النيابة ترفع بصمات ماكِنتش بتيجي. على طول بنسمع ضرب نار، وكل الشبابيك متخرمه من النار. عيالي في مدرسة 25 يناير التجريبية في مرة ودتهم المدرسة ومجرد ما لفيت كان فيه انفجار على بوابة المدرسة، العيال شافوا الجثث وضرب النار وناس مذبوحين.

يوم 9 يناير 2017 ده كان تاني يوم عيد الميلاد.. صحينا الساعة 6 على صوت انفجار بشع كان كمين المطافي وفيه ناس ماتت في بيوتها.. وأول الشارع كان فيه كمين.. لكن مفيش كمين يقدر ينقذ كمين تاني.. والإرهابيين رفعوا علم على المكان بعد الحادثة.

الناس مربوطة من رقبتها بالقروض في العريش.. حتى المسلمين إللي قاعدين هناك مضطرين لإن عليهم ديون من القروض.. أنا كلمت جارتي مسلمة معاها 6 أولاد ونفسها تخرج لكن مش عارفة طبعًا.. وطبعًا فيه بَدل مناطق نائية يعني مرتبات أكبر شوية من المرتبات العادية عشان كده ممكن يقعدوا هناك.

مرة كنت بزور عمي فلقيت واحد جارنا إتصل علينا وقال لنا هو إنتو سايبين باب الشقة مفتوح، فقلت له لأ ونزلنا لقينا ناس بيحاولوا يسرقوا الشقة..

أنا قررت إننا نيجي الجيزة ونستقر هنا ومش هنرجع العريش تاني أبدًا، لأننا مش هنفضل مرعوبة من إننا ننتقل.

منى ـ محافظة القاهرة:

إحنا 3 أسر قرايب وقاعدين في بيتين في العريش، أمي و إخواتي في بيت، وأنا وجوزي وعيالي في بيت تاني، ولما حصل قتل الناس في بيوتها سيبنا كل حاجة وهربنا، يعني إحنا سايبين عفش عروسة في تجارة، وهي برضه متهجرة، بس قاعدة عند أختها في بورسعيد مع المهجرين إللي هناك، كل حاجة جديدة زي ما هيه، يعني حاجات النيش والأدوات الكهربائية والعفش كله جديد، بالنسبة لحاجتنا إحنا أكيد كلها حاجات مستعملة.

خطيب العروسة عاوز يكلل (يتم إجراءات الزواج) وإحنا مش عارفين نجيب العفش، ومش هنقدر نجيب حاجات جديدة تاني، وأخويا عريس بقاله سنة وعفشه وشقته زي ما هيه، ودلوقتي مقفولة هناك، أنا لي بيتي وفرشي كله هناك، إحنا خرجنا من بيوتنا بهدومنا بس، حتى مكنش معانا لبس شتوي.

قبل ما نهرب من العريش بأيام كنت تعبانه ووالده جديد قيصري يوم29 يناير وخرجت من العريش يوم 24 فبراير، خرجت بهدومي بس، لا عارفة أروح هنا ولا أروح هنا، ولا ألم أي حاجة، ومكنش في بيتي فلوس عشان أطلع من العريش، جيراني ساعدوني وإدوني فلوس عشان أخرج لأن كل فلوس جوزي كانت رايحه على علاجي، كان عندي طيور مربياها في بيتي بط ووز وجارتي المسلمة أخدت الطيور دي وباعتها في السوق وجابت لي حقهم عشان أعرف أطلع بعربية وأخرج هيه إللي ساعدتني في كل ده، ومكناش عارفين إحنا طالعين ورايحين فين.

أبونا (الكاهن) قال لنا إطلعوا على مصر لإنَّا سمعنا إن بتوع الإسماعيلية نايمين على الأرض فمكنش ينفع أطلع بعيالي التلاتة والرابع على إيديا ومرات أخويا إللي كانت حامل ونطلع على الإسماعيلية وننام في الشارع.. مرات أخويا كانت حامل وقتها ولدت هنا فمكنش ينفع تنام على الأرض.

استقبلنا ناس من كنيسة سمعان الخراز، ودُّونا مبنى السامري، واستقبلتنا مدام سامية وأستاذ جوزيف وأستاذ سميح، وقعدوا متابعنا ومدام سامية هيه إللي بحثت عن مكان شقة يكون سعرها كويس، وقعدنا من شهر فبراير لشهر يوليو في بيت الكنيسة بتاع السامري، وطلبنا من المسئولة عن حالتنا إنها تشوف لنا مكان سكن نتجمع فيه، وهيه إللي دورت لنا، ولقت لنا المكان ده، لإن إخواتي تعبوا وإضايقوا من القعدة دي، وكانوا عايزين يلاقوا شغل ونقعد في بيوت.

التضامن مطلعش لنا أي حاجة غير من شهر 10 (أكتوبر)، وهمه 300 جنيه وإحنا بندفع إيجار 600 جنيه طيب إزاي بالمبلغ ده هوكل عيالي وأدفع الإيجار والمدارس والمجاميع بتاعت الدروس، والمجاميع هنا غالية أوي غير عندنا.

أول ما نزلت المدرسة حطوا الإجابة قدامي هتدخلي عيالك مجاميع هيكون مستقبلهم كويس، مفيش مجاميع ولادك ممتازين هيجيبوا صفر فدخلتهم مجاميع ومبقتش عارفة نعمل إيه، وجوزي راجل أرزقي بيشتغل سباك. عملنا كذا بحث اجتماعي، عملنا اتنين في الشئون وواحد عند مدام منار في مكتب في التحرير، ولما رُحت لها عشان آخد الـ300 جنيه وقلت لها إحنا مش عارفين نتعايش مع الأكل والشرب ومصاريف ولادنا طيب ساعدونا وشوفوا لنا معاش السيسي، فقالت لي إنتو عملتو بحث قلت لها آه عملنا مرتين، فهيه عملت لي استغاثة وبعتت لي استغاثة باسمي للرئاسة لكن مفيش حل ومفيش حد بيسأل.

واجهتني مشاكل كتير بس كانت أكبر مشكلة أن بنتي في سنة خامسة وكانوا عايزين يرجعوها لسنة رابعة لأنها دخلت أصغر 4 شهور و9 أيام وقالوا لي ترجع رابعة تاني رُحت الوزارة ورُحت الإدارة عشان أدخلها لسنة خامسة والحمد الله ربنا وقف جنبي.

مغيرتش بطاقتي لمكان السكن هنا، مينفعش أغيرها من مكان سكني إللي فيه ملكي بيتي وأرضي وحاجتي هناك، وآجي هنا، ممكن بكره صاحب الشقة يقول لي إطلعي هروح فين، يبقى لا ليه حاجة في العريش ولا حاجة في مصر.

محدش سأل عنا خالص أنا جيت هنا والشتا دخل علينا ومكنش معايا لبس لولادي، ولما طلبت من الناس، قالوا لي مفيش، قالوا لي روحي شوفي إنتو إتلَم عليكم مساعدات في الإسماعيلية، روحوا خدوا من هناك، فرُحت في يوم عيد الضحية العريش وخدت أخويا الصغير وولادي الأربعة وقلت يا رجعت بيهم يا مرجعتش، وجبت هدوم وحُصر وفرش وكملت فرش شقتي.

رُحت العريش ومكنش فيه عربية راضية تجيبني، برضه جارتي المسلمة إتصلت بسواق وقالت له، أختي عندي عايزة تودي شوية عفش ليها وكراكيب مصر، جه وحمل الحاجة شوية بطاطين ولبس الشتا بتاع عيالي، فالسواق طول السكة يقولي والله لو كنت أعرف إنك مسيحية كان هيكون فيه كلام تاني، (تقصد يطلب مبالغ مالية أكثر).

أنا لما خرجت رُحت العريش مكنتش كاشفة شعري أوي، كنت رابطه إيشارب صغير على شعري، وعباية عادي، وواخده ولادي عادي، وعديت على التفتيش، فقالوا لي إنتي جايه ليه، قلت لهم جايه أجيب ورق المدارس بتاع عيالي وعفشي لكن مفيش أي أمن جه معايا. نزلت من الميكروباص عشان أنا كنت خايفة من الارتباك، نزلت المساعيد عشان أوقف تاكسي، والتاكسي إللي بياخد عشرة جنيه، كان بيطلب خمسين جنيه عشان يوصلني بيتي، كنت مرعوبة، بس مش عليَّا، على أخويا، لإنه راسم القديسين على دراعه، وكان لابس فانلة وذراعه باين، فاضطررت ألبسه حاجة بكم.

كنت مرعوبة طبعًا، بس إللي كان مطمني إن ابن عمي الشهيد باسم حرز كان موجود هناك من قبلنا، عشان ملقاش شغل وشعر بالعجز فرجع العريش.

قابلته هناك، وكلمته وقلت له يا إبني إرجع، قال لي أديكي شايفة إحنا غلابة ومحدش هيقف جنبنا، وأديكي شايفة أدينا عايشين وكويسين وبقالنا شهرين أهه، فقلت له يا إبني دول ممكن يغدروا بينا في أي وقت، قال لي لأ متخافيش إللي معاه ربنا ميخفش

نفسي طبعًا أرجع بيتي وملكي وأنام مطمنة، منمش وأنا خايفة الإيجار هقدر أدفعه ولا لأ، منمش وأنا خايفة إني مش هقدر أدفع أشحن الكهربا، حاجة مفزعة هنا.

يعني كل أفكاري، وأنا هنا وإحنا قاعدين بليل معانا كام، وهنشحن الكهربا بكام، الأولاد اشتغلوا النهاردة الأولاد مشتغلوش، لأن هنا الشغل صعب، دلوقتي ضهرهم كله متعور، من كتر البلاستيك والحاجات إللي هنا، وإللي بيديهم الشغل هنا بيفتري، عليهم لما بيعرف أن دول غُرب ومحتاجين الشغل، طبعًا فيشتغل الطاق طاقين، ودي حاجة صعبة، وهمه بيصعبوا علينا، لكن دي حاجة مش في إيدينا، لأن لو مشتغلوش مش هنا كل، مش هنصرف.

ومحدش بيسأل، في الأول وإحنا في السامري، بتوع الهلال الأحمر جابوا لنا كرتونتين مفيش غيرهم.

ولا حد بعد كده قال لنا إنتو مين أصلًا، ولا إنتو موجودين في الدولة، يعني محدش يعرف عننا حاجة.

دخلوا شقة بنت عمي شحات في منطقة الصفا وأخدوا كل حاجة والعفش، يعني إحنا متابعين مع إخواتنا وجيرانا المسلمين هناك دول حبايبنا، بيتصلوا يطمنونا.

في واحدة جارتنا تعرضت لبلطجية، لمَّا واحد راح قال لها المفتاح بتاع النصارى عندكم، وهمه إللي قالوا لنا ندخل نقعد في البيت نحرسه، فقالوا لهم روحوا للنصارى إللي معاهم المفتاح خدوه منهم، أنا مش معايا المفاتيح.

رغم إننا مدينهم المفاتيح، بس هي اضطرت تنكر خوف على أولادها، وأنا قلت لها متفتحيش البيت بالنهار أبدًا، وفيه جيران لي بيتصلوا عليَّ عشان بيقولوا لي سجادتهم واقعة عندي في البلكونة وبيسألوني على المفاتيح إللي عند جارتي، فقلت لهم إننا أخدناه منها، وأنا اضطررت أكدب عشان أحميها هي برضه.

أنا سألت سواق لو عايزة أجيب البوتوجاز والغسالة والتلاجة وأوضة النوم بتاعتي من العريش تتكلف كام، فقال لي 3000 جنيه، من أين أجيب أنا المبلغ ده.

أمي الست الكبيرة دي مستقبلها إيه، معاها 4 رجالة، واحد متجوز وواحد خاطب الفلوس إللي معاه جابت دبلتين وراح لبس خطيبته الدبلة في الإسماعيلية متهجرة زينا، الحل إية، وماما من يوم ما جينا مفيش معاش، روحي هاتي ورقة من سينا عشان نمضي لك عليها ونحول لك المعاش، ورُحنا في كل مكان وبعتنا استغاثة.

450 جنيه كانوا بيساعدوها دلوقتي مفيش، كل إللي طالع علينا إن حياتنا كويسة، والكايس بتساعدهم، إحنا يوم العيد مكنش معانا فلوس نجيب لبس، ومفيش كنيسة بعتت لنا كسوة، لولا مدام بتاعت السامري، جت وجابت لنا لكل واحد عباية وغيار.

الكايس محدش بيسأل وكل واحد بيرمينا على التاني، وبيجيلي اتصالات تقول لنا الكاتدرائية بتديكم، فبقول لهم تعالوا خدوا اللي إحنا خدناه!

لو إنت غني حبيبهم، حبيب الكنيسة والخدام، لكن لو إنت فقير يبقى ملكش لزمة، وأمي راحت للخادم في الكنيسة فقال لها إنتي عندك كام عيل في البيت قالت له 4 عيال، فقال لها إنتي يدخل لك 400 جنيه في اليوم ده إنتي إللي تدي الكنيسة مش العكس.

رُحت الكنيسة عشان أجيب لبن أطفال فعملوا لي بحث، وسألوني عندي فرش أد إيه، فقلت لهم هو الفرش أنا جيباه من بيتنا، ده ناس جبتهولنا، طيب أنا عايزة حاجة أساعد بيها العيال.

ماما راحت تجيب ورق أختي عشان تنقلها، فالموظف قال لها إنتي زعلانة ليه، طيب ما إنتو بتتقتلوا والشرطة كمان بتتقتل، إحنا محدش قال لنا نمشي لا الأمن ولا أي حد، الناس لما بدأت تتقتل في بيوتها مشينا.

ملحق رقم (1):

مع بداية العام الدراسي الجديد: الطلاب الأقباط المهجرين من شمال سيناء يواجهون تجاهل الدولة.. المبادرة المصرية: على الدولة سرعة نقل الطلاب إلى جامعات ومدارس مثيلة ووضع خطة ملائمة لعودة المهجرين أو تعويضهم.

بيان صحفي 24 سبتمبر 2017

انتقدت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تعامل الأجهزة الرسمية مع ملف طلبة الجامعات والمدارس الأقباط، الذين هُجِّرت أسرهم قسريًّا من مدينة العريش، خلال فبراير الماضي، وذلك عَقِب استهداف مسلحين عددًا من الأقباط بالقتل وحرق المنازل والممتلكات الخاصة. وقالت المبادرة المصرية إن مسئولين حكوميين طالبوا أولياء أمور تلاميذ بمراحل التعليم ما قبل الجامعي بالذهاب إلى العريش، وتقديم طلبات للنقل، مع الحصول على الملفات الخاصة بأبنائهم، وتقديمها في المناطق التي يعيشون بها حاليًّا. أما طلاب جامعة سيناء الخاصة، الذين يقدر عددهم بنحو 80 طالبًا، فقد طالبتهم إدارة الجامعة بالعودة، للدراسة بالعريش، والإقامة بالمدينة الجامعية الخاصة بها، وتحمل مصاريف تفوق إمكانياتهم المادية، وذلك دون النظر إلى استمرار نفس المخاطر التي تودي بحياتهم، لا سيما مع تعذر نقلهم إلى كليات مثيلة في جامعات خاصة خارج محافظة شمال سيناء.

كانت وزارة التربية والتعليم ـوقت الأزمةـ قد أصدرت قرارات بقبول كافة التلاميذ الأقباط في أقرب مدارس من منطقة سكنهم الحالي بدون أي أوراق رسمية لهم، كما تم التنسيق بقبول طلاب التعليم العالي بجامعة قناة السويس وتوفير أماكن لهم بالمدينة الجامعية وتوفير الدعم اللازم لهم، في حين قامت جامعة سيناء بإيفاد أحد الأساتذة أسبوعيًّا إلى الطلبة في مقر الجامعة بمدينة القنطرة لمساعدة الطلبة على التحصيل الدراسي.

وقد استقبلت المبادرة المصرية عددًا من شكاوى الأهالي، بخصوص تجاهل الحكومة لهم، وضعف المساعدات المقدمة إليهم، والتي تكفي بالكاد الاحتياجات الأساسية، ومن غموض مستقبل أبنائهم دراسيًّا، حيث طالبت عدة مدارس الأهالي بالانتقال إلى مدينة العريش للحصول على ملفات أبنائهم من المدارس التي كانوا يدرسون فيها، وتقديم طلبات جديدة، أما بالنسبة إلى طلاب الجامعات فقد طلبت بعض الإدارات من الطلاب الانتظام في العام الدراسي بمدينة العريش والإقامة بها على مسئوليتهم الشخصية.

وقالت المبادرة المصرية إنه يبدو أن تدخلات المسئولين التنفيذيين والقيادات الإدارية إبَّان الأزمة جاءت متأثرة بالضجة الإعلامية التي أثارها مشهد الأسر المهجرة، مع عدم إدراك حجم المشكلة، وغياب أي خطة للتعامل مع تداعياتها. وأضافت أن هذه الطريقة في التعامل تؤكد المخاوف التي طرحتها في تقرير: «موت مُعلَن، تقرير تحليلي عن وقائع القتل والتهجير القسري بحق أقباط العريش»، حول مصير هذه الأسر، وهل ستكون فترة إقامتها قصيرة أم ستطول، وما إذا كانت الحكومة لديها خطة بديلة لتحسين ظروف الحياة في مدينة العريش وإزالة الأسباب التي دعت مسيحيي المدينة إلى مغادرتها أم تكتفي الحكومة بما تم تقديمه من توفير شقق سكنية صغيرة بالإيجار وتجهيزها بالأثاث فقط.

وجددت المبادرة المصرية مطالبها بوضع خطة ملائمة ومحددة زمنيًّا لضمان حماية من يرغب من المهجرين العودة إلى مدينة العريش أو مساعدة من يريد البقاء في المناطق الجديدة التي انتقل إليها مع توفير سبل الحياة الكريمة من توفير فرص عمل، وكذلك تقديم تعويضات متناسبة مع حجم الممتلكات إلى من يريد التصرف في ممتلكاته وعدم العودة إلى العريش مرة أخرى. كما طالبت وزارتي

التعليم العالي والتربية والتعليم بتشكيل لجنة مهمتها تذليل العقبات الإدارية أمام التحاق الطلبة بكليات مثيلة وفي نفس السنة الدراسية وكذلك بنقل ملفات الطلاب إداريًّا بدون الحاجة إلى عودة أسرهم إلى العريش.

لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة تقرير:

بعض شهادات الطلبة وأسرهم:

قال طالب في كلية الصيدلة يعيش حاليًّا في مركز طما بمحافظة سوهاج: إحنا قضينا ترم في كليات مختلفة، أنا كنت في جامعة قناة السويس.. لكن عرفنا إننا لازم نرجع السنة دي رغم إنهم قالوا وقت ما سيبنا العريش إننا مش هنرجع تاني غير لمَّا الأمن يرجع، لكن فعليًّا مفيش أي كلام عن تغيير في الأمن.

كان عندنا كورسات مواد لازم ناخدها في الصيف، لكن للأسف معرفناش لأنها كانت بتدرس في العريش بس.. ودلوقتي مش عارفين السنة الدراسية هتبدأ وإحنا فين.. أنا شخصيًّا خايف أرجع العريش وفي نفس الوقت مش عارف هأعمل إيه في مستقبلي.

قالت والدة طالب بكلية تكنولوجيا المعلومات بجامعة سيناء: العميد قال لازم يرجع العريش، بس إحنا طبعًا خايفين، وحاولت أحوله لجامعة تانية خاصة، قالوا لنا يبقى لازم يبدأ من أول سنة تاني لأن ده نظام الجامعات الخاصة، وأنا إبني في تالتة دلوقتي، حرام أخلِّيه يرجع يبدأ من الأول، وده كمان مكلف جدًّا، لأن مصاريف السنة الواحدة تصل إلى 25 ألف جنيه.

العميد قال لإبني: إنتو كلفتوا الجامعة كتير لأن الدكاترة وقت الأزمة تبرعوا بيجِوا يدوه هنا، دلوقتي الدكاترة مش موافقة ترجع تسافر تاني، فدلوقتي يشوفوا لنا حل، لأن السنة إللي فاتت كانت استثناء بضغط من وزير التعليم العالي، لكن السنة الجديدة الوزير معملش حاجة.

وقالت طالبة في كلية الإعلام تعيش في مدينة بورسعيد: خلال شهر يوليو اتصل بي رئيس قسم العلاقات العامة في كلية الإعلام في العريش نيابة عن عميدة الكلية قال لي: لازم تشوفي سكن جُوه الجامعة لأن مفيش دكاترة تاني هيروحوا يدونا في فرع الجامعة بالقنطرة زي السنة إللي فاتت، رغم إنهم كانوا بيِيجوا مرة واحدة وأنا كنت راضية طالما حاسه بأمان، يعني لازم أروح العريش تاني وأسكن في بيت الجامعة وده غالي جدًّا، غير كده مصاريف الكلية لوحدها كبيرة، لكن السكن بالشكل ده هيكون أكتر من إللي بندفعه في الكلية نفسها، يعني سكن الجامعة تقريبًا 11 ألف جنيه، هنجيب منين دلوقتي كل الفلوس دي.

كنا متعودين نقعد في بيت الكنيسة، لكن خلاص إحنا خايفين نروح نقعد جُوه العريش في بيت الكنيسة، أنا سمعت إن فيه مسيحيات قعدوا جوه سكن الطلبة لكن لبسوا حجاب وأنا يستحيل أعمل كده، أنا بقالي سنتين بجيب امتياز وكان حلمي أكون معيدة، لكن للأسف حتى لو فكرت أحوِّل لجامعة تانية لازم أبدأ من الأول، فأنا هرجع العريش بس وأنا خايفة.

وقال طالب في كلية الصيدلة يقيم بمحافظة الإسماعيلية: همه وعدونا إننا مش هنرجع العريش غير لمَّا يحصل تغيير في الأوضاع وإحنا مسمعناش إن فيه تغيير أو إن المسيحيين رجعوا العريش، والاختيارات كلها صعبة، يعني سكن الجامعة غالي جدًّا، ومفيش قدامنا غير إننا نرجع نقعد في العريش في إستراحة الكنيسة وده خطر، بس المفروض نعمل إيه همه وعودنا يسهلوا إجراءات نقل الورق، قالوا ده من سنة ومحصلش. التِرم التاني السنة إلي فاتت فرع الجامعة في القنطرة سهّل وجود دكاترة يعطونا دروسنا هناك لكن السنة دي قالوا كلية الصيدلة لِسّه جديدة ومفيش سنة رابعة موازية بالفرع لازم ترجعوا العريش.

قالت والدة طالبة في المرحلة الابتدائية: السنة دي الإدارة التعليمية مش موافقة تعمل لينا ورق تحويل من العريش للإسماعيلية، وبيقولوا لازم نروح بنفسنا نعمل ورق التحويل، طيب إزاي وفيه خطر علينا كمسيحيين نروح العريش، فاضطررت أعمل توكيل لناس معارفي في العريش يعملوا لنا الورق، بس لغاية دلوقتي كل الورق واقف، وغير كده عايزين نعرف هل فيه استثناء من المصاريف للأسر إللي سابت العريش وعايشه في الإسماعيلية دلوقتي لأن المصاريف كبيرة علينا وإحنا خسرنا مصدر دخلنا هناك لأننا كنا شغالين أعمال حرة.

ملحق رقم (2):

تطور الانتهاكات التي حدثت
بحق أقباط شمال سيناء
منذ ثورة 25 يناير 2011
2011
حرق كنيسة مار جرجس والعائلة المقدسة برفح
اعتداء على مبنى ضيافة مملوك للكنيسة
بحي المساعيد – العريش
30 يونيو 2012 - 3 يوليو 2013
(فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين)
توزيع منشورات عدائية
تهجير أقباط رفح قبل عودتهم مجدداً
6 حالات خطف مقابل الحصول على فدية
3 يوليو -2013 31 ديسمبر 2013
استهداف بالقتل: 3 ضحايا في 3 حوادث متفرقة منهم القس مينا عبود
توزيع منشورات تحريضية تحمل توقيع أنصار الشريعة في أرض الكنانة
حرق كنيسة مار جرجس بالعريش
3 حالات خطف مقابل الحصول على فدية
تهجير أقباط رفح والشيخ زويد نهائياً
2014
عام بلا استهداف
2015
استهداف بالقتل، 2 ضحية في حادثين منفصلين

تطور الانتهاكات التي حدثت
بحق أقباط شمال سيناء
منذ ثورة 25 يناير 2011
2016
استهداف بالقتل: 2 ضحية منهم القس روفائيل موسى في حادثين منفصلين.
2017
استهداف بالقتل: 8 ضحايا في 7 حوادث متفرقة
حرق ونهب منازل
توزيع منشورات للتحريض والتهديد بالقتل
هجرة جماعية بدون حماية الدولة
2018
مقتل قبطي يدعى باسم شحاتة
سرقة بعض المنازل المهجورة
مسقبل غامض للمهجرين في ظل غياب رؤية شاملة للتعامل مع أزمتهم
المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية